المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

السنة الثامنة والعشرون
العـــد الفصلي الرابع
أكتوبر- ديسمبر 2010

- مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية
- تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتوصيات الإصلاح المقترحة
  - المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال
  - مؤشر بدء المشروع
  - مؤشر استخراج تراخيص البناء
  - مؤشر تسجيل الممتلكات
  - مؤشر الحصول على الائتمان
  - مؤشر حماية المستثمر
  - مؤشر دفع الضرائب
  - مؤشر التجارة عبر الحدود
  - مؤشر إنفاذ العقود
  - مؤشر إغلاق المشروع
  - مؤشر توظيف العاملين

الإفتتاحية	3
مجلس الإدارة	4
انشطة المؤسسة	4
تقارير دولية	5
توصيات الاصلاح	6
المؤشرات الفرعية	10

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
بريد إلكتروني: research@dhaman.org
www.dhaman.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب 25166 - الرياض 11466
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 966+
فاكس: 14781195 966+
بريد إلكتروني: riyadhoffice@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ/ عدنان عيسى الخضير	عضواً
سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي	عضواً
سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي	عضواً
سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان	عضواً
سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد جحدو	عضواً

المدير العـــام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

الافتتاحية

مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية

تؤكد معظم التجارب العملية والرؤى الأكاديمية أن تقدم الدول في مختلف المجالات وخصوصا على الصعيد الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور متزايد في خطط وبرامج التنمية ولاسيما في الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية.

وفي هذا السياق تقوم المؤسسة ومنذ السبعينيات من القرن الماضي بدورها في تحسين مناخ الاستثمار بوسائل مباشرة عبر تقديمها لخدمات ضمان الاستثمار والصادرات، ووسائل غير مباشرة عبر التوعية المستمرة بالمستجدات والمتطلبات العربية لتحسين مناخ الاستثمار من خلال إصداراتها ودراساتها وتقاريرها وتنظيمها لأحداث دورية في شتى الموضوعات ذات الصلة وفي مختلف الدول الأعضاء.

كما تحرص المؤسسة في إطار قيامها بدورها التوعوي على الاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في المجال البحثي ذي الصلة بمناخ الاستثمار من خلال تتبع قسم البحوث والدراسات بالمؤسسة لأبرز ما يتم طرحه من إصدارات وتوصيات ورؤى في هذا الإطار ولاسيما ما يتعلق بتحسين أداء المؤسسات ذات الصلة بمناخ الاستثمار. خصوصا وان معظم الرؤى الأكاديمية على امتداد الفكر الاقتصادي وعلى رأسها أنصار المدرسة المؤسسية سواء القديمة أو الحديثة اتفقوا على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات في تنفيذ السياسات الموضوعة وتعزيز الكفاءة والنمو وتطور المجتمعات الاقتصادية.

وتؤكد المؤسسة إدراكها للأهمية البحثية والعملية لسلسلة تقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 ولاسيما على صعيد استخدام بياناتها ومؤشراتها وتوصياتها في تحسين أداء المؤسسات بما ينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار في الدول العربية. وذلك إلى جانب جهود المؤسسة والجهات الأخرى.

وتنبع أهمية تقارير بيئة أداء الأعمال من أسباب عديدة أبرزها: شمولها لـ10 قضايا ومؤشرات رئيسية أهمها: سبل حماية المستثمر، بدء وإغلاق النشاط، استخراج تصاريح البناء، التعامل مع العاملين، إنفاذ العقود، تسجيل الملكية العقارية، الحصول على الائتمان المصرفي وأهمية المعلومات الأئتمانية، دفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود وكلها متصلة بمناخ الاستثمار، وكذلك رصد تلك المؤشرات لنحو 46 مكوناً وبياناً وثيق الصلة ببيئة أداء الأعمال في 19 دولة عربية وتطورها منذ صدور المؤشر. فضلا عن اتساق تلك المؤشرات الوثيق مع الفكر الاقتصادي وخصوصا نظريات تكلفة المعاملات وعدم شفافية المعلومات والعمل الجماعي التي تنتمي للمدرسة الفكرية المؤسسية.

كما تعززت أهمية تلك التقارير من النتائج الايجابية العملية، وفقا لدراسات صادرة عن البنك الدولي، التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت إصلاحات في هذا المجال، وأبرزها أن الدول التي انتهجت إصلاحات شملت جميع مؤشرات التقرير حققت: تحسنا في أداء المؤسسات الحكومية ولاسيما المتصلة ببيئة الأعمال، تحسنا لأداء مؤسسات الأعمال الخاصة وتوفير الوقت الضائع والمال المهدور واستخدامه في تطوير الإنتاج وتحسين أوضاع العنصر البشري. وهو ما انعكس في النهاية في صورة زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

وتزداد أهمية تلك المؤشرات في الدول النامية ولاسيما الدول العربية لكون بيئة أداء الأعمال فيها تواجهها أعباء قانونية كبيرة نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة حيث تبلغ التكلفة الإدارية نحو ثلاثة أمثالها في الدول الغنية ونحو الضعف فيما يتعلق بطول وتعقيد الإجراءات والبيروقراطية وما يصاحبها من تعطيل بدء وممارسة النشاط، وهو ما يؤدي إلى تضخم القطاع غير الرسمي في الدول النامية والعربية ليمثل ما يقرب من 40% من النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، وجدت المؤسسة أن من واجبها أن تقوم بإنشاء قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية بالاعتماد على البيانات الصادرة من مجموعة البنك الدولي. حيث تم عرض المؤشر الرئيسي والمؤشرات العشرة الفرعية لبيئة أداء الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك باللغة العربية مع التركيز على وضع الدول العربية فيها لعدد من السنوات، من خلال جداول إحصائية بمؤشرات عرض ومقارنة إضافية لترتيب الدول العربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك تطور وضعها في المؤشرات الفرعية منذ بداية إطلاق البنك الدولي لها وحتى الآن.

ومن منطلق حرصها على تحقيق أقصى استفادة من قاعدة البيانات العربية الجديدة من قبل جميع المعنيين والمختصين في الدول العربية تم تخصيص العدد الذي بين أيديكم من نشرة «ضمان الاستثمار» لتلك القضية حيث تضمن عرضا مختصرا لكل المؤشرات ووضع الدول العربية فيها وابرز التوصيات المطلوب تنفيذها من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية في دول المنطقة .

وتسعى المؤسسة من وراء هذا المشروع إلى تقديم وصفة عملية وقابلة للتطبيق لدول المنطقة لكيفية تحسين بيئة أداء الأعمال وبالتالي مناخ الاستثمار عبر تحفيز حكومات المنطقة على الإصلاح ومساعدتها على وضع أهداف إصلاحية ضرورية وقابلة للتحقيق في ضوء تحليل للتطور عبر الزمن في الدول العربية وتحليل مقارن مع العالم ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكذلك إبراز احتياجات التغيير والإصلاح المطلوبة بدقة وبوضوح في عدد من المجالات ومن قبل مجموعة من الجهات ذات الصلة وخصوصا على الصعيدين التشريعي والإجرائي. وذلك مع الإسترشاد بأفضل التوصيات التي تم استخراجها بعناية من واقع تجارب الإصلاح الأكثر فعالية نحو الوصول إلى بيئة مؤسسية جاذبة للأعمال وتتسم بالشفافية والمصداقية والمنافسة والعدالة وتضمن أفضل استغلال للموارد وأحسن أداء للمؤسسات الحكومية والخاصة بما يعزز من فرص التنمية الشاملة للمجتمعات.

ولاشك ان قيام العديد من حكومات الدول العربية بالاهتمام بمتابعة ترتيبها في المؤشرات الدولية، بل وتشكيل لجان متخصصة لتحسين هذا الترتيب من خلال الإصلاح كان السبب الرئيسي للتقدم الذي أحرزته تلك الدول في بيئتها الاستثمارية ويمثل دافعا لبقية الدول لتتخذ نفس النهج بل ويعطينا ذلك أملا ببلوغ بيئة الأعمال اعلى مستويات الاداء وازدهار الاستثمار في كافة ربوع وطننا العربي.

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

مجلس الإدارة

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لسنة 2010

عقد مجلس إدارة المؤسسة اجتماعه الرابع لعام 2010 يوم الخميس 11 نوفمبر 2010 في مقر المؤسسة بدولة الكويت، بمشاركة السيد المدير العام للمؤسسة، حيث صادق المجلس على مسودة المحضر السابق وقراراته. كما أخذ المجلس علماً بتقرير السيد المدير العام في شأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 1/ 5/ 2010 وحتى 31/ 8/ 2010، وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير. واطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ إجمالي عدد طلبات تأمين الصادرات خلال الفترة 86 طلبا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 256 مليون دولار (73.9 مليون د.ك)، تقدم بها مصدرون ومؤسسات مالية تنتمي إلى (6) دول عربية، بالإضافة إلى بنك عربي مقيم خارج الدول العربية. وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال فترة التقرير حوالي 309,9 مليون دولار (89.5 مليون د.ك)، علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة من بعض هيئات التأمين الوطنية العربية. كما بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية في 31/ 8/ 2010 حوالي 1.072 مليار دولار (309.5 مليون د.ك) منها: 40% حصة عقود ضمان الاستثمار، والباقي حصة عقود تأمين ائتمان الصادرات. وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال المعروضة عليه والتي شملت: مذكرة بشأن اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2011، خطة عمل التدقيق الداخلي ومذكرة بشأن لائحة نظام العاملين، واصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة. وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2011 في يوم الخميس الموافق 24 فبراير (شباط) 2011 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الرابع (أكتوبر/ ديسمبر) من عام 2010 تسلمت المؤسسة 64 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 9 دول عربية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 135 مليون دولار، كما أبرمت المؤسسة 18 عقداً للتأمين.

وفيما يتعلق بعمليات ضمان الاستثمار تسلمت المؤسسة، طلباً واحداً لضمان استثمار في إحدى الدول العربية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 375 مليون دولار.

الاتفاقيات

وقعت المؤسسة اتفاقية تعاون لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع مؤسسة مالية عربية في مصر.

الجهود التسويقية:

الزيارات الميدانية

نفذت المؤسسة مهمة تسويقية في سورية خلال الفترة 13 - 14 أكتوبر (تشرين أول) 2010 وذلك من خلال زيارة وفد من المؤسسة لعدد من الشركات السورية المصدرة والمستثمرة شملت قطاعات التعبئة والتغليف، صناعات الورق، الألمنيوم، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية بالإضافة لحفر الآبار البترولية بهدف تعريفها بخدمات المؤسسة التأمينية في مجال تأمين ائتمان الصادرات. هذا وتواصل دور المؤسسة نحو تسويق خدماتها للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في الكويت (دولة المقر) وفي المملكة العربية السعودية من خلال مكتبها الإقليمي في العاصمة الرياض.

الحملات البريدية

نفذت المؤسسة حملتين تعريفيتين بخدماتها؛ استهدفت الأولى عدداً من الشركات العربية الكبرى في الدول الأعضاء وذلك لتعريفها بخدمتي تأمين ائتمان الصادرات وضمان المبيعات المحلية، بينما استهدفت الثانية عدداً من الشركات السعودية المتخصصة في المجال الزراعي.

الندوات والمؤتمرات:

اجتمع وفد المؤسسة برئاسة السيد المدير العام بمعالي وزيرة الاقتصاد والتجارة السورية، يوم الثلاثاء الموافق 11/ 10/ 2010، حيث تم بحث أهم أطر التعاون بين الجانبين في مجال دعم الصادرات السورية.

نظمت المؤسسة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة دمشق ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار في سورية يوم الثلاثاء 12 أكتوبر (تشرين أول) 2010 في مقر غرفة تجارة وصناعة دمشق واستعرض الملتقى نظامي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اللذين تديرهما المؤسسة بهدف فتح آفاق جديدة أمام صادرات سورية للنفاذ للأسواق العالمية وتحفيز التدفقات الاستثمارية العربية والأجنبية الواردة إليها.

شاركت المؤسسة في حضور ملتقى تمويل المشاريع الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي والذي تم تنظيمه من قبل اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وذلك يوم الثلاثاء 12 أكتوبر (تشرين أول) 2010 بمقر غرفة الشرقية بالدمام في المملكة العربية السعودية.

قام وفد المؤسسة برئاسة السيد المدير العام بمهمة عمل رسمية للعاصمة البريطانية لندن يوم الأربعاء الموافق 27 أكتوبر (تشرين أول) 2010 وذلك للقاء عدد من مسئولي المصارف ومؤسسات إعادة التأمين.

نظمت المؤسسة بالتعاون مع الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "ملتقى الضمان والتمويل للصادرات والاستثمار"، في الجزائر يوم الأحد الموافق 21 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010. استعرض الملتقى نظامي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اللذين تديرهما المؤسسة، بهدف فتح آفاق جديدة أمام الصادرات الجزائرية للنفاذ إلى الأسواق العالمية وحفز التدفقات الاستثمارية العربية والأجنبية إليها.

نظمت المؤسسة الاجتماع الأول لاتحاد "أمان" والذي ضم هيئات ضمان ائتمان الصادرات من الدول الأعضاء في المؤسسة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية "كوتيناس" وبرعاية وزير المالية التونسي، يومي الثلاثاء والأربعاء 23 و24 نوفمبر (تشرين ثاني) 2010 في العاصمة التونسية تونس. وبحث الاجتماع عدداً من القضايا ذات الصلة بصناعة الضمان والتمويل أهمها: تطورات صناعة تأمين الائتمان والاستثمار والتمويل في الدول الأعضاء، آليات استرداد التعويضات المدفوعة وتجارب الهيئات الأعضاء في هذا المجال، إعادة التأمين وإمكانيات توظيف العضوية في الاتحاد للاستفادة من السوق الدولية لإعادة التأمين وتطورات اتفاقية بازل 3 وتأثيرها على التجارة الدولية وعلى نشاط الهيئات الأعضاء. وقد حظي الاجتماع باهتمام واسع من قبل خبراء ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار ووسائل الإعلام المحلية والدولية.

تقاريـــر دوليـة

تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتوصيات الإصلاح المقترحة

في إطار حرص المؤسسة على قيامها بدورها التوعوي بسبل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في المجال البحثي في هذا المجال جاء اهتمامها المبكر بتقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 خصوصا مع شمول تلك التقارير ورصدها الدقيق والكمي لتطور الأداء في القضايا الرئيسية لبيئة أداء الأعمال عبر مؤشر رئيسي و10 مؤشرات فرعية و نحو 46 مكوناً وبياناً في 19 دولة عربية وتطورها منذ صدور المؤشر.

وتعززت أهمية تلك التقارير وخصوصا في الدول العربية من النتائج الايجابية العملية التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت توصياتها. ولذا، وجدت المؤسسة أن من واجبها أن تقوم من خلال قسم البحوث والدراسات بإنشاء قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية وذلك عبر إعادة تصنيف وعرض للبيانات الصادرة من قبل البنك الدولي بهدف تحقيق ما يلي:

- استعراض لأبرز الإصلاحات التي تم انجازها وفق تقرير عام 2011.
- عرض التطورات الايجابية والسلبية التي طرأت على مكونات بيئة أداء الأعمال في كل دولة منذ إطلاق كل مؤشر وحتى عام 2011 (سيتم استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر فرعي).
- تمكين كل دولة عربية من التعرف على نقاط قوتها وضعفها والوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة مقارنة بالمتوسط العربي(سيتم استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر ومعبر عنها بالمربعات باللون الأحمر في كل مؤشر فرعي).
- الوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة عربية بالمقارنة مع الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD).
- استخلاص ابرز توصيات الإصلاح في المجالات المختلفة المتصلة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية.

الإصلاحات المنفذة في الدول العربية:

ووفقاً لتقريري ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي لعامي 2009 و 2010 وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم لعام 2011 يلاحظ تسارع وتيرة الإصلاح في الدول العربية حيث طبقت نحو 93 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 8 إجراءات جعلت الأمر أكثر صعوبة. وفيما يلي ابرز الإصلاحات التي تمت في الدول العربية وفق تقرير عام 2011 :

- قامت **البحرين** بتسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق تشييد ميناء جديد حديث، وتحسين نظام تبادل البيانات إلكترونيا، وتطبيق عمليات تفتيش أنتقائي تستند إلى تحليل المخاطر.
- وخفضت **مصر** التكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري، كما سهلت التجارة عبر الحدود عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم مستندات التصدير والاستيراد.
- وأنشأت **الأردن** إطارا إجرائيا يسمح بإقامة مركز خاص للمعلومات الائتمانية، كما خفضت الحد الأدنى للقروض المدرجة في السجل العام للمعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية لديها. وألغت أيضا بعض أنواع الضرائب وأتاحت إمكانية تقديم الإقرارات الخاصة بضريبة الدخل وضريبة المبيعات عن طريق شبكة الإنترنت.
- وسمحت **لبنان** للبنوك بالإطلاع على تقارير السجل العام للمعلومات الائتمانية عن طريق شبكة الإنترنت، مما أدى إلى تحسين نظام المعلومات الائتمانية لديها، لكنها رفعت في الوقت نفسه تكلفة بدء النشاط التجاري.
- وألزمت **المغرب** الشركات بزيادة الإفصاح في تقاريرها السنوية، مما أدى إلى تدعيم سبل حماية المستثمر.
- وسهلت **السعودية** إجراءات استخراج تراخيص البناء عن طريق استحداث إجراءات جديدة ومبسطة للعام الثاني على التوالي. وأدى افتتاح محطة حاويات جديدة في ميناء جدة الإسلامي إلى اختصار الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد. كما أدخلت تعديلا على قانون الرهن التجاري نص على زيادة مرونة الإقراض المكفولة بضمانات، والسماح بإنقاذ الديون خارج نطاق المحاكم في حالات الإعسار، وسرعت إجراءات الإعسار عن طريق تسهيل التوصل إلى تسويات ودية في وقت مبكر، وفرض مواعيد زمنية قاطعة على التسويات بغرض تشجيع الدائنين على المشاركة مما أدى إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان.
- وسهلت **سورية** إجراءات بدء النشاط التجاري عن طريق خفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس االشركات ذات المسؤولية المحدودة بواقع الثلثين. كما ألغت مركزية الموافقة على عقود تأسيس الشركات. ووسعت نطاق تسجيل المعلومات الائتمانية من خلال إلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات، مما أدى إلى زيادة نسبة تغطية الأفراد والشركات إلى 2.2% من السكان الراشدين.
- وأدخلت **تونس** نظام استخدام الأنظمة الإلكترونية في سداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة. كما قامت بتحديث نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير لديها، مما أدى إلى تسريع تجميع مستندات الاستيراد.
- وأنشأت **الإمارات** إطاراً قانونياً ينظم عمل المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، وألزمت المؤسسات المالية بتبادل المعلومات الائتمانية، مما أدى إلى تعزيز إجراءات الحصول على الائتمان. وفي مجال التجارة عبر الحدود، اختصرت الوقت اللازم لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق تبسيط إجراءات إعداد المستندات، وبدء نظام جمركي جديد وشامل في مصلحة جمارك دبي.
- وفي **فلسطين** ترتب على رفع كفاءة عمليات مصلحة الجمارك تسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود.

المقارنة مع دول OECD:

بهدف استكمال الصورة من واقع عرض وتحليل المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعية العشرة وتطورها عبر الزمن والتعرف على المجالات الرئيسية التي تمثل ضرورة إصلاحية حتى تتحسن بيئة أداء الأعمال في دول المنطقة واستخلاص مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها تم مقارنة أداء الدول العربية معبراً عنه بمتوسط المؤشرات الفرعية بأداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لكل مؤشر على حده كالتالي:

1. **مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع أو بدء النشاط التجاري**، وتعرض فيه الدول العربية، مقارنة بمؤشرات دول المنظمة، مؤشراً جيداً بالنسبة إلى عدد الإجراءات والفترة الزمنية لتنفيذها معبراً عنها بالأيام، لكن تقل جودة مؤشري تكلفة تنفيذ هذه الإجراءات أو الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع معبرا عنهما كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي.
2. يسجل المتوسط العربي في مؤشر **استخراج تراخيص البناء** وتوصيل مرافقه من مياه واتصالات وكهرباء وصرف صحي مستويات أداء جيدة فيما يتعلق بعدد الإجراءات التي تقترب من متوسط دول المنظمة إلا أنها

تستغرق وقتاً اقصر بما يشير إلى أداء أفضل. وعلى الجانب الآخر، تعتبر تكلفة تنفيذ هذه الإجراءات كنسبة من دخل الفرد، باهظة في المنطقة العربية مقارنة بتكلفتها في دول المنظمة.

3. سجل المتوسط العربي في مؤشر **تسجيل الملكية العقارية** أفضل مستويات الأداء عالميا مقارنة بمتوسط أداء دول المنظمة وذلك فيما يتعلق بعدد الإجراءات والفترة الزمنية لتنفيذ هذه الإجراءات معبراً عنها بعدد الأيام، وتكلفة هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الملكيات العقارية.

4. تشير بيانات مؤشر **الحصول على الائتمان وتوافر المعلومات الائتمانية**، إلى وجود قصور في تغطية المكاتب العامة أو الخاصة التي تعمل في مجال تسجيل المعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان البالغين، وضعف في أداء مؤشري الحقوق القانونية وعمقها، على الرغم من أن الأخير يقترب من مستوى الأداء في دول المنظمة.

5. أما مؤشر **حماية المستثمر** فيعرض المتوسط العربي مؤشراً يقترب كثيراً من أداء دول المنظمة حيث بلغ 4.7 مقابل 6 من إجمالي 10 نقاط. ويرجع ذلك إلى تساوي الأداء بين الدول العربية ودول المنظمة فيما يتعلق بنطاق الإفصاح عن الصفقات المالية، والتقارب الشديد في الأداء فيما يتعلق بنطاق أعضاء مجلس الإدارة بينما يضعف الأداء في المنطقة العربية فيما يتعلق بمدى سهولة رفع المساهمين قضايا على مديري الاستثمار.

6. بالنسبة لمؤشر **مرونة دفع وسداد الضرائب**، تشير بيانات المتوسط العربي إلى أداء جيد حيث يعرض معدلاً لإجمالي الضرائب المفروضة من الأرباح أفضل من معدل دول المنظمة ويكاد يتساوى عدد ساعات التعامل مع السلطات الضريبية سنوياً مع نظيره في دول المنظمة، لكن يظل عدد الدفعات للضرائب سنوياً مرتفعاً مقارنة بعددها في دول المنظمة.

7. تشير بيانات مؤشر **التجارة عبر الحدود** الدولية، إلى أداء جيد للمتوسط العربي كنتيجة مباشرة إلى توافر الموانئ البحرية في كافة الدول العربية دون استثناء ولكنه لا يزال بعيداً، بدرجة محدودة، عن المستويات المحققة في دول المنظمة. وتشير البيانات إلى أن الأداء أفضل في عمليات التصدير عنه في عمليات الاستيراد، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات: الوثائق والوقت المستغرق وتكلفة كل من عمليات التصدير والاستيراد.

8. أما بالنسبة لمؤشر **إنفاذ العقود**، فتشير بيانات المتوسط العربي إلى أداء جيد ولكنه بعيد عن المستويات المحققة في دول المنظمة، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات: عدد الإجراءات والفترة الزمنية لتنفيذ هذه الإجراءات معبراً عنها بعدد الأيام، وتكلفة هذه الإجراءات كنسبة من الديون القائمة.

9. عكس المتوسط العربي للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر **تصفية وإغلاق النشاط التجاري** صورة مختلطة. ففي حين عكس مستويات أداء مرتفعة في مؤشر تكلفة إعلان الإفلاس كنسبة من قيمة الشركة المتعثرة مقارنة بمتوسط دول المنظمة، تراجع المعدل العربي لاسترداد الديون القائمة معبرا عنها بعدد السنتات لكل دولار من الديون المستردة ليقتصر فقط على 27.2 سنت لكل دولار مديونية مقابل 69.1 سنت لكل دولار لدول المنظمة. كما يلاحظ طول الفترة الزمنية لإعلان إفلاس النشاط وإغلاقه لتصل بالمتوسط إلى 3.6 عام مقابل 1.7 عام في دول المنظمة، علماً بأنه لم تتوافر بيانات للمؤشرين الأخيرين لكل من العراق والسودان وفلسطين.

10. لم يتم التعليق على الأداء العربي فيما يتعلق بمؤشر **توظيف القوى العاملة والاستغناء عنها** نظراً لعدم توافر بياناته في تقرير العام 2011 وكذلك متوسط مؤشراته لدول المنظمة.

توصيات الإصلاح

السياسات والإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية

في ضوء استعراض وضع الدول العربية في مختلف مؤشرات بيئة أداء الأعمال تم رصد العديد من مواطن القوة والضعف في أداء 19 دولة عربية في 10 مجالات رئيسية ونحو 46 مكوناً ومؤشراً فرعياً لبيئة أداء الأعمال. وفي محاولة لتقديم وصفة إصلاح تتضمن توصيات محددة قابلة للتطبيق استخلصت نشرة «ضمان الاستثمار» ابرز وأهم التوصيات من واقع تجارب عملية طبقتها بعض الدول في العالم وثبت نجاحها وفعاليتها مع تصنيف تلك التوصيات بحسب الجهات التشريعية والتنفيذية المعنية. وفي هذا السياق يمكن إيجاز ابرز توصيات الإصلاح فيما يلي:

أولاً: الجانب الإجرائي وتكلفة ومدة إنجاز المعاملات:

تشير بيانات المؤشرات الفرعية في معظم الدول العربية الخاصة بعدد الإجراءات والفترة الزمنية المستغرقة لتنفيذ هذه الإجراءات وتكلفتها سواء تلك التي تخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني لشركة جديدة أو مؤشر تسجيل ملكية الأصول العقارية أو مؤشر استصدار تراخيص البناء أو مؤشر التجارة عبر الحدود إلى أن المشاكل تتركز في عقبات المرور بعدد من الإجراءات المنفصلة وما يصاحب ذلك من التقدم لأكثر من جهة حكومية، ومن ثم طول الفترة الزمنية لإنجاز الإجراءات، وفى بعض الأحيان إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة. هذا بالإضافة إلى إجراءات إغلاق الأعمال والنشاط وخطوات تصفية الشركات وكذلك إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة مقابل الحصول على الائتمان. وفى هذا الصدد، تستطيع الحكومات العربية تقليص عدد الإجراءات في كافة المؤشرات المشار إليها وكذلك الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإنجاز تلك الإجراءات دون إجراء أية تغييرات أو تعديلات على مستوى التشريعات والقوانين المعمول بها وذلك على النحو التالي:

<u>تأسيس الكيان القانوني أو بدء النشاط</u>

- تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة (نافذة موحدة) يتمثل فيها جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية.
- تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم لاستصدار شهادات معتمدة وموثقة .
- إدخال نظام العمل بتراخيص مؤقتة بغرض إتاحة الفرصة لبدء الأعمال والتشغيل لمدد قصيرة (ستة شهور مثلا) بعدها تخضع الشركة الجديدة لفحص السلطات المعنية قبل إصدار الترخيص النهائي .
- اعتماد أسلوب التعامل الالكتروني والتوسع فيه بشكل مستمر.
- العمل بقاعدة "الصمت يعني الموافقة" بتحديد وقت قصير (خمسة أيام مثلاً) لاستصدار الموافقات للشركات الجديدة وبالتالي يتم اعتبار أن الشركة قد تم الموافقة

على تسجيلها بمجرد مرور الوقت المحدد.

- توحيد مقاييس وبنود المستندات والنماذج بما يلغي حاجة المستثمر إلى خدمات قانونية فضلاً عن تسهيل تنفيذ إجراءات التسجيل للقائمين على التسجيل .
- تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في اثنين من الصحف القومية، إن وجدت، وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل .

تراخيص البناء و تسجيل ملكية الأصول العقارية

- تقليل عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء واختصار مدتها وخفض تكلفتها وإتباع أسلوب النافذة الموحدة والتعامل الإلكتروني.
- توحيد الجهات المعنية بتسجيل ملكية الأصول العقارية سواء كانت أراضي أو مباني في جهة واحدة أو على الأقل زيادة مستوى التنسيق فيما بينها ومن ثم تقليل حدوث أخطاء الازدواجية والتكرار فيما بين المكتب القانوني لتسجيل الملكية ومكتب الشهر العقاري.
- إتباع نظام مرن وبسيط وسريع ومنخفض التكاليف لتسجيل الملكيات وإتاحة المعلومات الخاصة بها لأصحاب الأعمال في صورة مبسطة وعبر وسائل إلكترونية لا تستلزم قانونيين للتعامل معها وفهمها .

التجارة عبر الحدود

- تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكتروني المحلي والدولي.
- إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة انجازها من قبل السلطات الجمركية.
- اتباع نظم التفتيش الأنتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة.

دفع الضرائب

- السماح بأسلوب التقييم الذاتي المشروط .
- تسهيل إجراءات دفع الضرائب واختصارها وخفض تكلفتها مع السعي لإتباع نظام التعامل الالكتروني ولاسيما تقديم الإقرارات والموافقة عليها وسداد الرسوم.

إغلاق الأعمال وتصفيتها

- إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات، من خلال إجراءات إدارية مبسطة لا تتطلب توثيقاً أو مراجعة قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم .
- تحسين إجراءات الحجز على الأصول المقدمة كضمانات.
- اختصار إجراءات التصفية وتقليل مدتها وتكلفتها.

ثانيا: النظام القضائي:

النظام القضائي الذي يتسم بالكفاءة والعدالة، يكون لدية المقدرة على تقديم الخدمات الفعالة لقطاع الأعمال وخصوصا فيما يتعلق بإجراءات إنفاذ العقود وتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة وهو ما يتطلب اختصار هذه الإجراءات وتقليل تكلفة ومدة إنجازها وذلك من خلال الخطوات الآتية:

- الإسراع في إصدار الأحكام من خلال تحديد صارم للفترة الزمنية لإصدار الأحكام لا يمكن تجاوزها.
- تبني وتصميم نظام يضمن كفاءة وفعالية إدارة القضية يرتكز على ركيزتين؛ اولاهما: أن يتحمل القاضي المسئولية لمتابعة القضية منذ بدايتها إلى نهايتها حتى يكون على علم بمراحل تطور القضية وبالتالي لا يلجأ إلى تأجيلها. وثانيهما إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي.
- إنشاء وتكوين قواعد بيانات وأنظمة معلومات في المحاكم، وإخراج المعاملات التي لا تمثل نزاعات قضائية مثل تسجيل الشركات خارج اختصاص المحاكم .
- إنشاء وتأسيس محاكم للدعاوى القضائية الصغيرة ومحاكم تجارية متخصصة .
- تدريب رجال القضاء وتأهيلهم على ممارسة الإحكام في القضايا التجارية، حيث ثبت أن المحاكم التجارية المتخصصة ساعدت بدرجة كبيرة على تسارع معدلات إنفاذ العقود فيما يتعلق بتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس.
- تقليل فرص إساءة استخدام حقوق رفع دعاوى الاستئناف.
- تحسين تنفيذ الأحكام من خلال إسناد المهمة لسلطة تنفيذ الأحكام التابعة للحكومة أو مكاتب متخصصة في تنفيذ الأحكام تنتمي للقطاع الخاص أو خصخصة سلطة تنفيذ الأحكام العامة.
- إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس حيث يتم العمل بأسلوب الموافقة الجماعية المسبقة للدائنين قبل إعلان الإفلاس. وذلك للتأكيد على أن الشروع في عملية التصفية أو إعادة الهيكلة للشركة المتعثرة لا يوقف بأي حال من الأحوال عملية الحجز على الضمانات ومن ثم تحسين إجراءات الحجز على الضمانات دون الحاجة إلى الدخول في متاهات القضاء والمحاكم ودعاوى الاستئناف المتتالية على الأحكام وما يصاحب ذلك من ضياع للوقت وزيادة التكلفة.
- اختصار الإجـــراءات (مثل استخدام السويفت) وتبسيطها (مثل قبول مستندات توقف المدين عن السداد دون الحاجة إلى اعتمادها أو توثيقها من خلال النظام القضائي) والاهتمام بسرعة البت في الديون صغيرة الحجم .
- السماح بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالحجز والتصرف في الضمانات بعيداً عن النظام القضائي والمحاكم.

ثالثا: تحسين درجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية:

- إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأهلية والأفـراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها، تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل انجاز عدد متزايد من المعاملات واعتماد التوقيع الإلكتروني.
- تحسين مستوى المعلومات الائتمانية كما وكيفا وإنشاء وتطوير مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة عبر توسيع قاعدة مقدمي البيانات من مقدمي التسهيلات التجارية، وتجار التجزئة والمرافق العامة وتطوير نظام للتسجيل الإلكتروني مقابل توفير الخطوط المفتوحة للحصول على تقارير دورية تتضمن معلومات ايجابية وسلبية أكثر دقة وشمولا، والاهم إتاحة الفرصة للتدقيق الدوري عليها سواء من قبل المقرضين أو المقترضين وذلك باعتماد آلية تسمح لهم بتصحيح الأخطاء الواردة بهذه التقارير — إن وجدت.
- تعزيز سبل الإفصاح عن المعلومات المالية وتدقيقها وسرعة نشرها بمجرد تجميعها باستغلال الوسائل الإلكترونية بهدف

حماية المستثمرين في الشركات وخصوصا صغار المستثمرين. وفى هذا الصدد، يجب الإفصاح عن كل من ملكيات العائلة أو الأسرة، والملكية غير المباشرة، وملكية المستفيدين، ونصوص اتفاقيات التصويت على اتخاذ القرارات المالية، ونتائج تقارير مدققي النتائج المالية الداخليين والخارجيين وإصدار شهادات بشأن دقتها وصحتها. ويُوصى بانتهاج الإصلاحات تدريجيا والبدء بالإصلاحات البسيطة أولا مثل زيادة درجة الإفصاح عن الملكيات والأداء المالي ثم تسهيل ودعم صغار المستثمرين من اجل الحصول على حقوقهم من خلال القضاء والمحاكم، ثم فرض عقوبات رادعة على الشركات في حالات تأخر الإفصاح عن البيانات المالية وعلى المديرين وكبار المستثمرين في حالة ثبوت ممارستهم الضارة بأموال المستثمرين الآخرين، ثم تشجيع وتنشيط المستثمرين على إثبات التجاوزات.

رابعا: الجانب القانوني والتشريعي:

إضافة لما سبق من توصيات بشان إصلاحات يسهل تطبيقها من خلال قرارات إدارية من السلطة التنفيذية، يقترح أيضا تبني تعديلات تشريعية خاصة بعدد من القوانين منها: قوانين العمل والشركات والمصارف والائتمان والضمانات والاستثمار الأجنبي المباشر على نحو ما سيتم تناوله في النقاط الآتية:

قانون العمل

- إتباع نظام الحد الأقصى لساعات العمل خلال العام وزيادة مرونة ساعات العمل العادية والإضافية اليومية حتى يستطيع قطاع الأعمال مواءمة أوضاعه خلال فترات ارتفاع وانخفاض الطلب بتوسيع وتضييق مدى ساعات العمل.
- إدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة مع إمكانية ترك فترة العقود المؤقتة مفتوحة دون تحديد.
- إدخال نظام الأجور المنخفضة خلال فترات اكتساب المهارات وتعلم المهنة أو الحرفة وهي فترة قصيرة الأجل ينتقل بعدها العامل إلى مرحلة العقد الدائم . وقد طبقت العديد من الدول هذا الأسلوب خلال فترة الستينيات والتسعينيات من القرن المنقضي ويعد هذا الأسلوب أسهل من تخفيض الحد الأدنى للأجور لأن هذا الأسلوب يتجنب التصادم مع اتحادات العمال.
- اتباع أسلوب تأمين البطالة الذي يتم بالمشاركة بين الحكومة وقطاع الأعمال بدلا من أسلوب التعويضات الذي تتحمله مؤسسات الأعمال فقط. حيث ينتقل الوضع من حماية الوظائف إلى حماية العمال أنفسهم عن طريق تقديم المساعدة لهم للحصول على وظيفة أخرى بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التعويضات والعمالة على قطاع الأعمال ويعزز من نظم الحماية للعاملين في نفس الوقت.

قانون الشركات والإفلاس

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة جديدة إلى اقل حد ممكن أو إلغاؤه تماما خاصة وأنه لا توجد في الواقع العملي منافع محققة من وراء هذا الشرط، حيث يسمح القانون للمستثمر بسحب رأس المال من المصرف الذي أودعه فيه بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل مباشرة.
- تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لاسترداد الديون وتنظيم مهنة القائمين عليها وتصميم هيكل من الحوافز والمكافآت التصاعدية التي تتناسب طرديا مع حجم الديون (كنسبة من الديون أو المستحقات المستردة بشروط زمنية) لتمثل حافزا للقائمين على العملية للإسراع بالخطوات.
- تشجيع الشركات على ضبط وتدقيق بياناتها التشغيلية والمالية بتشكيل لجنة داخلية لمراجعة وضبط القوائم المالية وإصدار شهادة بشأن دقتها وصحتها والاستعانة بمدقق حسابات خارجي .

قانون الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية

- خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل وتوحيدها ومحاولة اتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط.
- خفض الرسوم الجمركية وتكلفة مناولة البضائع بأنواعها وفي مختلف المنافذ ولاسيما على مستلزمات الإنتاج وتأسيس المشروعات والعمل بالنظم التي تسهل التجارة عبر الحدود مثل المناطق الحرة والإعفاءات والسماح المؤقت وغيرها.

قانون المصارف والائتمان

- إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسيع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدينين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان سواء الأصول الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة.
- يقترح البنك الدولي وضع مواصفات عالمية للضمانات تكون بمنزلة معايير دولية متفق عليها تغطي جميع أنواع الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات وكذلك جميع أنواع الديون ومن ثم السماح لكل من المقرض والمقترض بالاستفادة من هذا النظام العالمي الموحد.
- مراجعة نصوص حماية البيانات الشخصية بغرض توسيع نطاق المعلومات الائتمانية التي يمكن توفيرها من المصادر غير المصرفية وذلك بهدف توسيع قاعدة مقدمي البيانات لمكتب تسجيل المعلومات الائتمانية بتغطية بيانات التاريخ الائتماني للعملاء كلفة واحدة من مقدمي التسهيلات التجارية، وتجار التجزئة والمرافق العامة مما يزيد من القدرة على التنبؤ باحتمال تخلف المقترض عن السداد.
- إنشاء جهة لتسجيل المعلومات الائتمانية لخدمة أهداف الرقابة والإشراف المصرفي والسياسة النقدية وعدم الاكتفاء بالمكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية مع تعزيز سبل إتاحتها بالوسائل الإلكترونية.

قانون سوق الأوراق المالية

- سد الثغرات في قوانين الإفصاح بتطبيق الشروط الضرورية الأكثر شمولا والتي تعطي صورة أوضح عن الملكيات المباشرة وغير المباشرة لكبار الملاك في الشركات والتعاملات الداخلية والخارجية مع الأطراف ذات الصلة ولاسيما الشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال.
- تشجيع الشركات على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي بدقة وفي المواعيد المحددة وتخويل الجهات الرقابية حق فرض عقوبات رادعة على الجهات المخالفة منها: فرض غرامات ضخمة وإلغاء أو توقيف التعامل على أوراقها المالية المدرجة في السوق المالي.
- إنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا.
- كما يجب أن يضع المشرع الذي بصدد تنقيح تلك التشريعات ضمن أولوياته ضرورة توفير التناغم فيما بين هذه التشريعات بما يحقق أفضل الممارسات. فعلى سبيل المثال، لا يكفي وجود نظام فعال لتسجيل الملكيات وحده للحصول على مزيد من الائتمان، حيث يستمد نظام تسجيل الملكيات فعاليته وكفاءته من توافر التنسيق مع قوانين الضمانات التي قد تؤدى في بعض الحالات إلي ارتفاع تكلفة الحصول على قرض الرهن العقاري، وكذلك مع توافر نظام قضائي نزيه وفعال لا يمنع أو يعوق المصارف من الرجوع على الضمانات والتصرف فيها في حالة تعثر المدين.

كيفية قراءة الجداول والمؤشرات المعروضة

قامت المؤسسة بتصميم جداول عرض مقارنة توضح ما يلي:

- ترتيب الدول عربيا ودوليا في المؤشر الرئيسي والتغيرات التي طرأت على هذا الترتيب ما بين عامي 2010، 2011.
- ترتيب الدول عربيا ودوليا في المؤشرات الفرعية والتغيرات التي طرأت على هذا الترتيب ما بين عامي 2010، 2011 .
- تطور قيم مكونات المؤشرات الفرعية والبالغ عددها 46 مكونا في 19 دولة عربية منذ صدور المؤشر وحتى عام 2011.
- تم عرض قيمة المتوسط العربي في كل مكون فرعي ونظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف المقارنة المحفزة لبلوغ مستويات الأداء المتميز من خلال المزيد من الإصلاحات.

ملاحظات مهمة

- مؤشر توظيف العمالة يرصد التغير فيما بين عامي 2009 و2010 وتم وقف إصداره لعام 2011 تمهيدا لمراجعته وتطويره ولكن إدراجه ضمن عرض النشرة لإعطاء صورة متكاملة.
- تم إدراج البحرين وقطر لأول مرة في قاعدة البيانات عام 2008.
- تم استخدام الألوان للتعبير عن الأداء الحالي للدول العربية بالنسبة لكل مكون وذلك بالمقارنة بالمتوسط العربي حيث تندرج الأفضلية من اللون الأخضر الغامق (أداء متميز) إلى الأخضر الفاتح (أداء جيد) ثم الأصفر (أداء معتدل) ثم إلى الأحمر الفاتح (أداء غير مرضٍ) وصولا إلى الأحمر الغامق (أداء غير مرضٍ على الإطلاق ويحتاج لإصلاح شامل وسريع).
- تم استخدام الإشارات للتعبير عن طبيعة التغير في المكونات الفرعية خلال الفترة المعروضة بحيث تشير (علامة √) إلى تغير ايجابي في هذا المكون بفضل الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة، فيما تشير (علامة x) إلى تغير سلبي وأداء غير مرغوب فيه. أما (علامة !) فتشير إلى بقاء الأداء ثابتا دون تغيير خلال الفترة .

مفتاح الجدول:

√ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسناً

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

x تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً

الأفضل في مؤشر عام 2011 ← أداء معتدل ← الأدنى في مؤشر عام 2011

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

وفيما يلي عرض للمؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2001 والمؤشرات العشرة الفرعية ومكوناتها.

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إطلاقه عام 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع.

ويرصد تقرير عام 2011 لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 183 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول.

وقد تم إطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية برعاية ومشاركة عدد من المؤسسات الإقليمية والقطرية العربية بداية من عام 2009 لتغطي 20 دولة عربية.

وضع الدول العربية في المؤشر العام

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام (11)، وتلتها البحرين في المركز الثاني عربيا والـ (28) عالميا، الإمارات في المركز الثالث عربيا والـ (40) عالميا ، قطر في المركز الرابع عربيا والـ (50) عالميا ، تونس في المركز الخامس عربيا والـ (55) عالميا.

ويلاحظ ان هناك تفاوتاً كبيراً في ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي حيث تراوح الترتيب ما بين المركز الـ11 والمركز الـ166 عالميا إضافة إلى وجود فروق أيضا ما بين الدول في مقدمة الترتيب العربي.

جاءت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز العشرة الأولى عربيا إضافة إلى تونس ومصر واليمن والأردن.

وبالمقارنة مع العام 2010 يمكن استنتاج ما يلي:

سجلت 4 دول عربية تحسنا هي: السعودية (مركز واحد) إلى المركز الـ11 عالميا، تونس (3 مراكز) إلى المركز الـ55 عالميا، مصر (5 مراكز) إلى المركز الـ94 عالميا، موريتانيا (مركزان) إلى المركز الـ165 عالميا.

حافظت 5 دول عربية على ترتيبها العالمي في المؤشر هي : سلطنة عمان والمغرب والجزائر وسورية والعراق؛ في المقابل تراجع ترتيب 10 دول عربية بما يتراوح ما بين مركز واحد إلى 11 مركزا .

ترتيب الدول العربية
ضمن مؤشر بيئة اداء الأعمال 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	السعودية	12	11	1
2	البحرين	25	28	-3
3	الامارات	37	40	-3
4	قطر	39	50	-11
5	تونس	58	55	3
6	عمان	57	57	0
7	الكويت	69	74	-5
8	مصر	99	94	5
9	اليمن	104	105	-1
10	الأردن	107	111	-4
11	لبنان	109	113	-4
12	المغرب	114	114	0
13	فلسطين	133	135	-2
14	الجزائر	136	136	0
15	سورية	144	144	0
16	السودان	153	154	-1
17	جيبوتي	157	158	-1
18	موريتانيا	167	165	2
19	العراق	166	166	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

المؤشرات الفرعية

مؤشر بدء المشروع

عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدء النشاط (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية. وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني إن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عدداً قليلاً من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف. وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

1. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة:

ويعرّف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق).

2. الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات:

إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل إحدى الشركات. ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية بالأيام التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية.

3. تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي:

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

4. الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي:

المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس.

وضع الدول العربية في المؤشر:

ان المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 مقارنة بنظيره لعام 2010 يتضح عدد من الملاحظات منها:

- هناك تراجع عام لترتيب الدول العربية في هذا المؤشر الفرعي في الترتيب العالمي حيث توجد 10 دول عربية ترتيبها يتجاوز الـ100 عالميا ودولتان فقط في قائمة الدول العشرين الأفضل عالميا.
- 5 دول نجحت في تحسين ترتيبها العالمي هي: مصر التي ارتفعت (5 مراكز) إلى الـ18عالميا ولبنان التي ارتفعت (5 مراكز) أيضا إلى الـ103 عالميا ثم الأردن وفلسطين وجيبوتي بمركزين إلى المراتب الـ127 و173 و175 على التوالي.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

1. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة

- السعودية ثم لبنان وسلطنة عمان ثم مصر والمغرب واليمن الأفضل بـ 4 و5 و6 إجراءات على التوالي خلال العام 2011 (باللون الأخضر)
- تحسن الوضع في مصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية وسورية والإمارات وفلسطين واليمن (علامة ✓) أي تم اختصار عدد الإجراءات خلال الفترة .

2. الوقت المستغرق (بالأيام)

- السعودية الأفضل بـ 5 أيام فقط تليها مصر بـ7 أيام ثم لبنان والبحرين 9 أيام.
- تحسن الوضع في مصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية والسودان وسورية والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2004 - 2011.

3. التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد في القطر المعني (%)

- البحرين ثم الكويت فسلطنة عمان وتونس ومصر والإمارات والسعودية الأفضل بمعدلات 0.8 و1.3 و3.3 و5 و6.3 و6.4 و7% على التوالي.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا 3 دول ارتفعت فيها ودولة واحدة لم تتغير خلال الفترة بين عامي 2006 و2011.

4. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط دخل الفرد (%)

- مصر والسعودية والسودان وتونس والإمارات واليمن الأفضل بدون حد ادني ثم المغرب بنسبة 11.2% فالأردن بنسبة 17.9%
- تحسن الوضع في جل الدول العربية ماعدا 3 دول تراجعت فيها النسبة نتيجة لتراجع متوسط دخل الفرد. وجدير بالذكر أنه منذ إصدار المؤشر لا يتطلب التشريعات في السودان أي رأس مال لتأسيس المشروع أو النشاط التجاري.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "تأسيس المشروع" للعام 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	السعودية	13	13	0
2	مصر	23	18	5
3	الامارات	43	46	-3
4	تونس	45	48	-3
5	اليمن	53	57	-4
6	عمان	62	76	-14
7	البحرين	68	78	-10
8	المغرب	76	82	-6
9	لبنان	108	103	5
10	قطر	67	111	-44
11	السودان	118	121	-3
12	الأردن	129	127	2
13	سورية	133	134	-1
14	الكويت	138	141	-3
15	الجزائر	147	150	-3
16	موريتانيا	148	152	-4
17	فلسطين	175	173	2
18	العراق	174	174	0
19	جيبوتي	177	175	2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مؤشر تأسيس المشروع

الدولة	الإجراءات (عدد) 2011	الإجراءات (عدد) 2011 - 2004	الزمن (أيام) 2011	الزمن (أيام) 2011 - 2004	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2011	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2011 - 2004	الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد) 2011	الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد) 2011 - 2004
الجزائر	14.0	0.0	24.0	0.0	12.9	-3.4	34.4	-38.8
البحرين	7.0	0.0	9.0	0.0	0.8	0.1	273.4	17.5
جيبوتي	11.0	0.0	37.0	0.0	169.9	-65.0	434.1	-170.5
مصر	6.0	-7.0	7.0	-30.0	6.3	-59.3	0.0	-855.4
العراق	11.0	0.0	77.0	0.0	107.8	64.4	43.6	43.6
الأردن	8.0	-5.0	13.0	-66.0	44.6	-59.5	17.9	-1,158.0
الكويت	13.0	0.0	35.0	0.0	1.3	-0.7	82.7	-65.8
لبنان	5.0	-1.0	9.0	-37.0	75.0	-54.7	39.8	-42.1
موريتانيا	9.0	-2.0	19.0	-63.0	33.6	-107.8	412.1	-446.6
المغرب	6.0	-5.0	12.0	-24.0	15.8	-10.8	11.2	-749.5
عمان	5.0	-5.0	12.0	-23.0	3.3	-1.6	288.4	-378.7
قطر	8.0	2.0	12.0	6.0	9.7	-0.9	79.8	-7.5
السعودية	4.0	-9.0	5.0	-66.0	7.0	-60.2	0.0	-1,549.5
السودان	10.0	0.0	36.0	-3.0	33.6	-44.6	0.0	0.0
سورية	7.0	-5.0	13.0	-30.0	38.1	3.6	355.1	-4,754.3
تونس	10.0	0.0	11.0	0.0	5.0	-6.9	0.0	-343.8
الامارات	8.0	-2.0	15.0	-5.0	6.4	-27.9	0.0	-437.4
فلسطين	11.0	-1.0	49.0	-57.0	93.7	12.0	211.3	148.3
اليمن	6.0	-6.0	12.0	-60.0	82.1	-174.9	0.0	-1,723.4
المتوسط العربي	8.37		21.42		39.31		120.20	
منظمة (OECD)	5.60		13.80		5.30		15.30	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

مؤشر استخراج تراخيص البناء

يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لانجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

وتفترض منهجية احتساب المؤشر أن صاحب المشروع على دراية بكافة الأنظمة القائمة، وبالتالي فلن يلجأ لتأجير وسيط لإتمام الإجراءات المطلوبة إلا إذا طلب منه ذلك بموجب القانون.

وقد أعتمد تقرير هذا العام على بيانات تم جمعها في إطار مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية صغيرة ومتوسطة الحجم في 183 دولة حول العالم. وقد تمت إضافته منذ عام 2006. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1. عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم؛
2. الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص (معبرا عنها بعدد الأيام)؛
3. التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

وضع الدول العربية في المؤشر:

بالنسبة لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 مقارنة بنظيره لعام 2010 تحتل 15 دول عربية ترتيباً عالمياً متأخراً يتجاوز الـ70 عالميا و4 دول فقط في قائمة الدول الثلاثين الأفضل عالميا.

نجحت 5 دول في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2011 مقارنة بمؤشر العام السابق هي: السعودية التي ارتفعت (16 مركزاً) إلى الـ14عالميا والأردن التي ارتفعت (3 مراكز) إلى الـ92 عالميا ثم السودان التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ139 عالميا والمغرب ومصر (مركزا واحدا) إلى المرتبتين الـ98 و154 على التوالي.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي استخراج تراخيص البناء في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

5. عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء

- السعودية الأفضل بـ 12 إجراء فقط خلال العام 2011 (باللون الأخضر) ثم البحرين (13 إجراء) فالعراق 14 وسلطنة عمان واليمن (15) جيبوتي (16) فالإمارات 17 إجراء.
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات في البحرين ومصر والأردن والسعودية والإمارات (علامة ✓).

6. الوقت المستغرق (بالأيام)

- البحرين الأفضل بـ 43 يوماً فقط تليها الإمارات بـ64 يوما ثم قطر بـ76 يوما تليها الأردن 87 يوما ثم السعودية 89 يوما .
- تحسن الوضع في البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب والسعودية والإمارات خلال الفترة 2006 - 2011.

7. التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)

- قطر الأفضل بنسبة تكلفة تبلغ 0.8% من متوسط دخل الفرد تليها الإمارات بفارق كبير وبنسبة 35.8% ثم السعودية 43.8% تليها الجزائر 44% ثم البحرين بنسبة 78.3%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا 3 دول ارتفعت فيها النسبة خلال الفترة 2006 – 2011. إلا أن هذا التراجع ربما يعزى إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة الأزمة المالية الأخيرة.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "استخراج تراخيص البناء" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	السعودية	30	14	16
2	البحرين	14	17	-3
3	الامارات	24	26	-2
4	قطر	28	30	-2
5	اليمن	50	50	0
6	عمان	66	70	-4
7	الكويت	81	91	-10
8	الأردن	95	92	3
9	المغرب	99	98	1
10	العراق	95	102	-7
11	تونس	105	106	-1
12	الجزائر	111	113	-2
13	جيبوتي	125	125	0
14	سورية	130	134	-4
15	السودان	141	139	2
16	لبنان	140	142	-2
17	موريتانيا	153	153	0
18	مصر	155	154	1
19	فلسطين	154	157	-3

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مؤشر استخراج تراخيص البناء

الدولة	الإجراءات (عدد) 2011	الإجراءات (عدد) 2011 - 2006	الزمن (أيام) 2011	الزمن (أيام) 2011 - 2006	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2011	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2011 - 2006
الجزائر	22.0	0 !	240.0	0 !	44.0	-26.5 ✓
البحرين	13.0	-1 ✓	43.0	-14 ✓	78.3	6.7 ✗
جيبوتي	16.0	0 !	179.0	0 !	1,862.8	-725.7 ✓
مصر	25.0	-3 ✓	218.0	-31 ✓	293.7	-860.6 ✓
العراق	14.0	0 !	215.0	0 !	506.8	18.4 ✗
الأردن	19.0	-3 ✓	87.0	-20 ✓	634.1	-549.2 ✓
الكويت	25.0	0 !	104.0	-10 ✓	173.4	-105.5 ✓
لبنان	21.0	0 !	218.0	7 ✗	284.7	-186.3 ✓
موريتانيا	25.0	0 !	201.0	0 !	463.2	-523.2 ✓
المغرب	19.0	0 !	163.0	-10 ✓	251.5	-140.2 ✓
عمان	15.0	0 !	186.0	0 !	106.2	-132.8 ✓
قطر	19.0	0 !	76.0	0 !	0.8	-0.1 ✓
السعودية	12.0	-6 ✓	89.0	-36 ✓	43.8	-15.5 ✓
السودان	19.0	0 !	271.0	0 !	192.2	-175.1 ✓
سورية	26.0	0 !	128.0	0 !	568.4	-347.8 ✓
تونس	20.0	0 !	97.0	4 ✗	858.7	-227.3 ✓
الامارات	17.0	-4 ✓	64.0	-33 ✓	35.8	-49.6 ✓
فلسطين	21.0	0 !	199.0	7 ✗	1,113.0	61.9 ✗
اليمن	15.0	0 !	107.0	0 !	136.6	-137.8 ✓
المتوسط العربي	19.11		151.84		402.53	
منظمة (OECD)	15.80		166.30		62.10	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

مؤشر تسجيل الممتلكات

مما لاشك فيه أن تسجيل الملكية العقارية يعود إيجاباً على المستثمر، حيث تمثل العقارات ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، إضافة إلى حصول المستثمر على التمويل بضمانها، وذلك لأن المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر إيجابيا في قيم الأراضي واستثماراتها. ويرصد مؤشر «تسجيل ملكية الأصول العقارية»، مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية في 183 دولة حول العالم.

ويسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال بشراء قطعة أرض ومبنى لنقل سند الملكية من منشأة أعمال أخرى حتى يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمانة عند حصوله على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويتم إدراج أي إجراء ـ مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية ـ سواء كانت مسئولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشترى أو طرف آخر ينوب عنهما. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو التوثيق والشهر العقاري، وموظفو السجل العقاري المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها. وتُعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مكونات فرعية أخرى هي:

4. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري؛ أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون.
5. الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل (معبرا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين)؛
6. التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي (% من قيمة الأصل العقاري).

وتشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول به.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- تحظى الدول العربية بوضع أفضل نسبيا في هذا المؤشر الفرعي لتسجيل ملكية الأصول العقارية بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2011 حيث تحتل السعودية صدارة المؤشر عالميا وعربيا تليها الإمارات التي حلت في المرتبة الرابعة عالميا والثانية عربيا ثم سلطنة عمان التي حلت في المرتبة الـ21 عالميا فالبحرين التي حلت في المرتبة الـ29 عالميا.
- 3 دول نجحت في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2011 مقارنة بالمؤشر للعام السابق هي: الإمارات التي ارتفعت (مركزين) إلى الرابع عالميا، والعراق التي ارتفعت (8 مراكز) إلى الـ96 عالميا، ثم جيبوتي التي ارتفعت (3 مراكز) إلى الـ140 عالميا.

مؤشر تسجيل الممتلكات

الدولة	الإجراءات (عدد)		الزمن (أيام)		التكلفة (٪ من قيمة العقار)	
	2011	2011 - 2005	2011	2011 - 2005	2011	2011 - 2005
الجزائر	11.0	! 0	47.0	✓ -4	7.1	✓ -0.4
البحرين	2.0	! 0	31.0	! 0	2.7	✗ 1.8
جيبوتي	7.0	! 0	40.0	✓ -9	13.0	✓ -0.3
مصر	7.0	! 0	72.0	✓ -121	0.8	✓ -6
العراق	5.0	! 0	51.0	! 0	6.4	✓ -0.3
الأردن	7.0	! 0	21.0	! 0	7.5	✓ -2.5
الكويت	8.0	! 0	55.0	✓ -20	0.5	✓ -0.1
لبنان	8.0	! 0	25.0	! 0	5.8	✓ -0.1
موريتانيا	4.0	! 0	49.0	! 0	5.2	✓ -1.6
المغرب	8.0	✗ 3	47.0	! 0	4.9	✓ -1.6
عمان	2.0	! 0	16.0	! 0	3.0	! 0
قطر	10.0	! 0	16.0	! 0	0.3	! 0
السعودية	2.0	✓ -2	2.0	✓ -2	0.0	! 0
السودان	6.0	! 0	9.0	! 0	3.0	✓ -0.6
سورية	4.0	! 0	19.0	✓ -8	27.9	✓ -2.9
تونس	4.0	! 0	39.0	✓ -8	6.1	! 0
الامارات	1.0	! 0	2.0	! 0	2.0	! 0
فلسطين	7.0	! 0	47.0	✓ -21	0.7	✓ -0.6
اليمن	6.0	! 0	19.0	✓ -2	3.8	✓ -0.1
المتوسط العربي	5.74		31.95		5.30	
منظمة (OECD)	4.80		32.70		4.40	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "تسجيل الممتلكات" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير
		2010	2011	
1	السعودية	1	1	0
2	الامارات	6	4	2
3	عمان	20	21	-1
4	البحرين	22	29	-7
5	السودان	36	40	-4
6	اليمن	50	53	-3
7	قطر	55	58	-3
8	تونس	58	64	-6
9	موريتانيا	71	73	-2
10	فلسطين	74	76	-2
11	سورية	80	80	0
12	الكويت	87	90	-3
13	مصر	89	93	-4
14	العراق	104	96	8
15	الأردن	106	106	0
16	لبنان	110	111	-1
17	المغرب	123	124	-1
18	جيبوتي	143	140	3
19	الجزائر	159	165	-6

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

9. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري:
   - الإمارات الأفضل بإجراء واحد فقط خلال العام 2011 (باللون الأخضر) ثم البحرين والسعودية إجراءين ثم موريتانيا وسورية وتونس 4 إجراءات .
   - تحسن الوضع في الجزائر والسعودية (علامة ✓) باختصار عدد الإجراءات خلال الفترة.
10. الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل (بالأيام)
   - السعودية والإمارات الأفضل بيومين فقط ثم السودان بـ9 أيام ثم قطر وسلطنة عمان بـ16 يوماً تليها سورية واليمن 19 يوماً.
   - تحسن الوضع في الجزائر وجيبوتي ومصر والكويت والسعودية وسورية وتونس وفلسطين واليمن خلال الفترة (2005 - 2011).
11. التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)
   - السعودية الأفضل بدون تكلفة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها تليها قطر وبنسبة 0.3% ثم الكويت 0.5% تليها فلسطين 0.7% ثم مصر بنسبة 0.8%.
   - تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا دولة واحدة ارتفعت فيها النسبة و5 دول شهدت استقرارا خلال الفترة 2005 - 2011.

مؤشر الحصول على الائتمان

يعد الائتمان المصرفي، من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية.

ويقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 183 دولة حول العالم ويتكون من 4 مكونات فرعية هي:

1. قوة الحقوق القانونية (0 - 10)

يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض. ويتضمن 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات، وجانبين في قانون الإفلاس. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

2. مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية(0 - 6)

يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و6، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق مكتب عام أو خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض.

3. تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

يوضح مؤشر السجلات العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين(فوق 15 عاما).

4. تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

يوضح مؤشر تغطية المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاما). يُعرف المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة لا تستهدف الربح، تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي. كما يسهل تبادل المعلومات عن القروض فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، فإن قيمة التغطية تكون صفراً.

وكلما ارتفعت قيمة المؤشرات الفرعية دل ذلك على وضع أفضل. ولكن يجب التنويه هنا إلى أن الدرجة "صفر" في المؤشرين الأخيرين تعني أن الدولة لا تتوافر لديها هذه النوعية من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية (العامة أو الخاصة).

وضع الدول العربية في المؤشر:

ان المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 مقارنة بنظيره لعام 2010 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- تحتل معظم الدول العربية ترتيباً عالمياً متأخراً في هذا المؤشر الفرعي حيث ان جميعها فوق الترتيب الـ72 عالميا عدا السعودية التي حلت في المرتبة الـ46 عالميا.
- نجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبهما العالمي: السعودية التي ارتفعت (23 مركزاً) إلى الترتيب 46 عالميا وسورية التي ارتفعت (13 مركزاً) أيضا إلى الترتيب 168 عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي "الحصول على الائتمان المصرفي" في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

1. قوة الحقوق القانونية (0-10)

- السعودية والسودان ثم البحرين والأردن والكويت والإمارات الأفضل بالحصول على 5 و4 درجات على التوالي من إجمالي 10 درجات خلال العام 2011 (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في السعودية فقط (علامة ✓) خلال الفترة.

2. مدى عمق المعلومات الائتمانية(0-6)

- مصر والسعودية الأفضل بالحصول على العلامة الكاملة (6) درجات ثم لبنان والمغرب وتونس والإمارات بدرجة عمق مرتفعة بلغت 5 درجات من إجمالي 6 درجات خلال العام 2011.
- تحسن الوضع في مصر والكويت ولبنان والمغرب والسعودية وسورية وتونس والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2006 - 2011.

3. تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- تونس ثم سلطنة عمان فلبنان والإمارات الأفضل بنسب 22.9 و19.6 و8.7 و8.4% على التوالي.
- زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في كل من مصر والأردن ولبنان وسلطنة عمان وقطر وسورية وتونس والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2005 - 2011.

4. تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- البحرين الأفضل بنسبة تغطية 35.9% ثم الكويت (29.6%) فالسعودية (18%) والإمارات (17.7%) ثم مصر فالمغرب خلال عام 2011.
- زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في البحرين ومصر والكويت والمغرب والسعودية والإمارات خلال الفترة 2005 - 2011.

مؤشر الحصول على الائتمان

الدولة	قوة الحقوق القانونية (0-10)		مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	
	2011	2011 - 2005	2011	2011 - 2005	2011	2011 - 2005	2011	2011 - 2005
الجزائر	3	0	2	0	0.2	0	0	0
البحرين	4	0	4	0	0	0	35.9	-0.1
جيبوتي	1	0	1	0	0.2	0	0	0
مصر	3	0	6	-4	-1.9	2.9	10.3	-10.3
العراق	3	0	0	0	0	0	0	0
الأردن	4	0	2	0	1.5	-1	0	0
الكويت	4	0	4	-1	0	0	29.6	-13
لبنان	3	0	5	-1	8.7	-5.6	0	0
موريتانيا	3	0	1	0	0.1	0.1	0	0
المغرب	3	0	5	-4	0	0.6	9.9	-9.9
عمان	4	0	2	0	19.6	-2.1	0	0
قطر	3	0	2	0	0.1	-0.1	0	0
السعودية	5	-2	6	-6	0	0.1	18	-18
السودان	5	0	0	0	0	0	0	0
سورية	1	0	2	-2	2.2	-2.2	0	0
تونس	3	0	5	-3	22.9	-13.6	0	0
الامارات	4	0	5	-3	8.4	-6.6	17.7	-17.7
فلسطين	0	0	3	-3	5.6	-5.6	0	0
اليمن	2	0	2	-2	0.3	-0.2	0	0
المتوسط العربي	3.05		3.00		3.83		6.39	
منظمة (OECD)	6.90		4.70		8.00		61.00	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "الحصول على الائتمان" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	السعودية	69	46	23
2	مصر	69	72	-3
3	الامارات	69	72	-3
4	البحرين	87	89	-2
5	الكويت	87	89	-2
6	لبنان	87	89	-2
7	المغرب	87	89	-2
8	تونس	87	89	-2
9	الأردن	125	128	-3
10	عمان	125	128	-3
11	الجزائر	135	138	-3
12	قطر	135	138	-3
13	السودان	135	138	-3
14	موريتانيا	150	152	-2
15	اليمن	150	152	-2
16	العراق	167	168	-1
17	سورية	181	168	13
18	فلسطين	167	168	-1
19	جيبوتي	176	176	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مؤشر حماية المستثمر

يمثل مؤشر «حماية المستثمر»، الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 احد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال عن مجموعة البنك الدولي. ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 183 دولة حول العالم.

ويفرق المؤشر بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمّل المسؤولية عن التربح (المعاملات الذاتية)(نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات في كل دولة يغطيها المؤشر، وهي تستند أيضاً إلى لوائح وقواعد هيئات الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من 4 مؤشرات فرعية أخرى هي:

1. **مؤشر نطاق الإفصاح:** ويتألف من خمسة مكونات، هي: ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام صفقة ما، وعما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين. أو في التقرير السنوي، وكذلك اشتراط الإفصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها.
2. **مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة:** ويتألف من 7 مكونات، هي: قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة، ومدى إمكانية إصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين، إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات على الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الإرباح التي جنتها. وإمكانية معاقبة الإدارة بالسجن والغرامة. ومدى إمكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة.
3. **مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء:** يتألف من 6 مكونات، هي: ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد أي منها، ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 % أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة، ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10 % أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة وفحص مستندات هذه الصفقة قبل إقامة أية دعوى قضائية. وما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية.

وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى درجات أفضل وايجابية أعلى .

4. **مؤشر قوة حماية المستثمرين :** يمثل متوسط للمؤشرات الثلاثة السابقة، وتتراوح قيمته بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- تحظى الدول العربية بوضع مقبول في هذا المؤشر الفرعي لحماية المستثمر بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2011 حيث تحتل السعودية المرتبة الـ16 عالميا والأولى عربيا تليها الكويت في المرتبة الـ28 عالميا والثانية عربيا ثم فلسطين التي حلت في المرتبة الـ44 عالميا فالبحرين في المرتبة الـ59 عالميا.
- نجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2011 مقارنة بالمؤشر السابق هي: سورية التي ارتفعت (10مراكز) إلى الـ109 عالميا والمغرب التي ارتفعت (11 مركزاً) إلى الـ154 عالميا.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي "حماية المستثمر" في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

5. **مؤشر نطاق الإفصاح (0 - 10):**
- لبنان والسعودية الأفضل بـ9 درجات خلال العام 2011 (باللون الأخضر) ثم البحرين ومصر وسلطنة عمان 8 درجات ثم الكويت والمغرب وسورية 7 درجات .
- تحسن الوضع في مصر والمغرب والسعودية وسورية وتونس (علامة ✓) أي تم زيادة نطاق الإفصاح خلال الفترة .

6. **مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10):**
- السعودية الأفضل بـ8 درجات ثم الكويت والإمارات بـ7 درجات ثم الجزائر وقطر والسودان بـ 6 درجات.
- تحسن الوضع في السعودية وتونس ما بين عامي 2006 و2011.

7. **مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى(0 - 10):**
- فلسطين الأفضل عربيا بـ7 درجات ثم تونس بـ6 درجات ثم البحرين ومصر والكويت ولبنان بـ 5 درجات.
- تحسن الوضع في السعودية بدرجة واحدة إلى 4 درجات ما بين عامي 2006 و2011.

8. **مؤشر قوة حماية المستثمرين (0 - 10):**
- السعودية الأفضل عربيا بـ7 درجات ثم الكويت بـ6.3 درجات ثم فلسطين بـ 6 درجات ثم البحرين 5.7 درجات.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "حماية المستثمر" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	السعودية	16	16	0
2	الكويت	27	28	-1
3	فلسطين	41	44	-3
4	البحرين	57	59	-2
5	الجزائر	73	74	-1
6	مصر	73	74	-1
7	تونس	73	74	-1
8	لبنان	92	93	-1
9	عمان	92	93	-1
10	قطر	92	93	-1
11	سورية	119	109	10
12	العراق	119	120	-1
13	الأردن	119	120	-1
14	الامارات	119	120	-1
15	اليمن	131	132	-1
16	موريتانيا	146	147	-1
17	المغرب	165	154	11
18	السودان	153	154	-1
19	جيبوتي	178	179	-1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مؤشر حماية المستثمر

الدولة	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10)		مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) (0-10)	
	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006
الجزائر	6	0	6	0	4	0	5.3	0
البحرين	8	0	4	0	5	0	5.7	0
جيبوتي	5	0	2	0	0	0	2.3	0
مصر	8	-1	3	0	5	0	5.3	-0.3
العراق	4	0	5	0	4	0	4.3	0
الأردن	5	0	4	0	4	0	4.3	0
الكويت	7	0	7	0	5	0	6.3	0
لبنان	9	0	1	0	5	0	5	0
موريتانيا	5	0	3	0	3	0	3.7	0
المغرب	7	-1	2	0	1	0	3.3	-0.3
عمان	8	0	5	0	2	0	5	0
قطر	5	0	6	0	4	0	5	0
السعودية	9	-2	8	-1	4	-1	7	-1.3
السودان	0	0	6	0	4	0	3.3	0
سورية	7	-1	5	0	2	0	4.7	-0.4
تونس	5	-5	5	-1	6	0	5.3	-2
الامارات	4	0	7	0	2	0	4.3	0
فلسطين	6	0	5	0	7	0	6	0
اليمن	6	0	4	0	2	0	4	0
المتوسط العربي	6.00		4.63		3.63		4.74	
منظمة (OECD)	6.00		5.20		6.80		6.00	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

مؤشر دفع الضرائب

يقيس مؤشر **"دفع الضرائب"**، الذي تم استحداثه منذ عام 2006، مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي:

1. **مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً** وتشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.
2. **مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية** في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبة وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنها بعدد الساعات سنويا.
3. **مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية** ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإجبارية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.

ويستعرض مؤشر دفع الضرائب التغيرات والإصلاحات التي تشهدها كل دولة في هذا المجال، كما يسجل الاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم سدادها أو استقطاعها في سنة ما. وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً على هذه الشركة إدارياً في سداد الضرائب والاشتراكات المفروضة عليها.

ويهدف المؤشر إلى إعطاء بيانات قابلة للمقارنة عبر دول العالم وتسهيل إنشاء مقياس موحد للنظم الضريبية بين الاقتصادات والأقاليم الاقتصادية بما يؤدي إلى رصد التغيرات وتسهيل نقل الخبرات والتجارب واستخلاص النتائج وتحديد الممارسات الصحيحة والإصلاحات الممكنة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

ان المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 مقارنة بنظيره لعام 2010 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- يوجد تباين واضح في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي قطر التي حلت في المركز الثاني عالميا والأول عربيا وبين موريتانيا في المركز الـ 172 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 4 دول في تحسين ترتيبها العالمي هي: تونس التي قفزت 59 مركزا إلى الترتيب الـ58عالمياً وموريتانيا التي ارتفعت 3 مراكز إلى الترتيب الـ172 عالميا ثم السعودية والكويت إلى المرتبتين السادسة والتاسعة على التوالي. بتحسن مركز واحد.
- تراجع ترتيب 10 دول عربية في مقدمتها جيبوتي (22 مركزا) إلى المركز الـ60 عالميا وسورية (5 مراكز) إلى المركز الـ 110 ثم الأردن (3 مراكز) إلى المركز الـ 29 ثم العراق والمغرب (مركزين) إلى المركزين 54 و124 على التوالي ثم الإمارات والبحرين و لبنان واليمن والجزائر (مركز واحد) إلى المراكز 5 و14 و36 و146 و168 على التوالي.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

9. عدد مدفوعات الضرائب سنوياً

- قطر ثم تونس فالعراق الأفضل بـ 3 و8 و13 مرة خلال العام (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في تونس ومصر والجزائر (علامة ✓) أي تم اختصار عدد المدفوعات سنوياً خلال الفترة .

10. الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (ساعات سنويا)

- الإمارات الأفضل بـ 12 ساعة سنويا فقط تليها كل من قطر والبحرين بـ36 ساعة لكل منهما.
- تحسن الوضع في تونس بانخفاض 124 ساعة إلى 144 ساعة ما بين عامي 2006 و2011 ومصر بمقدار 71 ساعة إلى 433 ساعة سنويا.

11. معدل الضرائب الإجمالية من إجمالي الأرباح (%)

- قطر ثم الإمارات فالسعودية والبحرين ثم الكويت الأفضل عربيا على التوالي بنسب اقل من 16%
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسورية والإمارات وفلسطين واليمن (علامة ✓) أي تم تخفيض نسبة الضريبة من إجمالي الربح خلال الفترة، وذلك من خلال تحسن واحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية التالية المكونة للمعدل الإجمالي:

a. معدل ضريبة الأرباح (%) التي حلت فيه البحرين وقطر والإمارات الأفضل بدون ضرائب على الإطلاق ثم السعودية والكويت ولبنان والجزائر بمعدلات 2.1 و4.7 و6.1 و6.6% على التوالي.

b. معدل ضريبة عنصر العمل والاشتراكات الإجبارية (%) حيث جاءت فلسطين الأفضل بدون ضرائب تليها الكويت واليمن وقطر وسلطنة عمان بنسب اقل من 12%.

c. معدل الضرائب الأخرى (%) حيث كانت الكويت وقطر والإمارات والسعودية ولبنان والعراق الأفضل بدون ضرائب على الإطلاق تليها سلطنة عمان والبحرين بمعدلات تقل عن 0.5%.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "دفع الضرائب" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	قطر	2	2	0
2	الامارات	4	5	-1
3	السعودية	7	6	1
4	عمان	8	8	0
5	الكويت	10	9	1
6	البحرين	13	14	-1
7	فلسطين	28	28	0
8	الأردن	26	29	-3
9	لبنان	35	36	-1
10	العراق	52	54	-2
11	تونس	117	58	59
12	جيبوتي	38	60	-22
13	السودان	90	94	-4
14	سورية	105	110	-5
15	المغرب	122	124	-2
16	مصر	136	136	0
17	اليمن	145	146	-1
18	الجزائر	167	168	-1
19	موريتانيا	175	172	3

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مؤشر دفع الضرائب

الدولة	مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا		الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (ساعات سنويا)		إجمالي الضرائب (% من الأرباح)					
					الأرباح	العمل	أخرى	إجمالي	
	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011			2011	2011 - 2006
الجزائر	34.0	✓ -12	451.0	! 0	6.6	29.7	35.7	72.0	✓ -4.9
البحرين	25.0	! 0	36.0	! 0	0.0	14.7	0.4	15.0	! 0
جيبوتي	35.0	✗ 12	90.0	✗ 24	17.7	17.7	3.3	38.7	! 0
مصر	29.0	✓ -13	433.0	✓ -71	13.2	25.8	3.6	42.6	✓ -11.7
العراق	13.0	! 0	312.0	! 0	14.9	13.5	0.0	28.4	✗ 3.7
الأردن	26.0	! 0	101.0	! 0	15.2	12.4	3.6	31.2	! 0.1
الكويت	15.0	✗ 1	118.0	! 0	4.7	10.7	0.0	15.5	✗ 1.1
لبنان	19.0	! 0	180.0	! 0	6.1	24.1	0.0	30.2	✓ -5.2
موريتانيا	38.0	! 0	696.0	! 0	44.2	17.6	6.6	68.4	✓ -26.5
المغرب	28.0	! 0	358.0	! 0	18.1	22.2	1.4	41.7	✓ -1.7
عمان	14.0	! 0	62.0	✗ 10	9.7	11.8	0.1	21.6	✗ 2.1
قطر	3.0	! 0	36.0	! 0	0.0	11.3	0.0	11.3	! 0
السعودية	14.0	! 0	79.0	✗ 10	2.1	12.4	0.0	14.5	! 0
السودان	42.0	! 0	180.0	! 0	13.8	19.2	3.1	36.1	✓ -13.6
سورية	20.0	! 0	336.0	! 0	23.2	19.3	0.5	42.9	✓ -3.6
تونس	8.0	✓ -14	144.0	✓ -124	15.0	25.2	22.5	62.8	✗ 1.8
الامارات	14.0	! 0	12.0	! 0	0.0	14.1	0.0	14.1	✓ -0.3
فلسطين	27.0	! 0	154.0	! 0	16.2	0.0	0.6	16.8	✓ -6
اليمن	44.0	! 0	248.0	! 0	35.1	11.3	1.4	47.8	✓ -147.5
المتوسط العربي	23.58		211.89		13.46	16.47	4.36	34.29	
منظمة (OECD)	14.20		199.30		16.80	23.30	3.00	43.00	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

مؤشر التجارة عبر الحدود

يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجـراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.

وفي تقرير العام 2006، بدأ فريق العمل بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وركز فريق العمل على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية، لأغراض إعداد هذا المؤشر، على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدماً (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

وقد تم حصر الإجراءات بدءا من إعداد المستندات الضرورية وانتهاءاً بوصول البضائع إلى مخازن المستورد. وشملت هذه الإجراءات كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي بين المصدر والمستورد وحتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات والتوقيعات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية مع استبعاد الوقت الذي تقضيه السفينة في عباب البحار.

وعليه، تم تقسيم العملية الاستيرادية إلى أربع مراحل هي:

1. المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل.
2. الإجـراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك.
3. المرور عبر المنفذ الجمركي وإجـراءات الفحص الفني.
4. النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.

وضع الدول العربية في المؤشر:

ان المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 مقارنة بنظيره لعام 2010 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الثالث عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز الـ 179 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 7 دول في تحسين ترتيبها العالمي بدرجات متفاوتة؛ أولها سلطنة عمان التي قفزت 13 مركزا إلى الـ88 عالميا ثم مصر (9 مراكز) إلى المركز الـ 21 عالميا ثم الإمارات (3 مراكز) إلى المركز الثالث عالميا ثم تونس والبحرين (مركزين) فالسعودية والعراق (مركزاً واحداً).
- تراجع ترتيب 9 دول عربية في مقدمتها فلسطين (17مركزاً) إلى المركز الـ111 عالميا ثم المغرب (5 مراكزاً) إلى المركز الـ 80 ثم الأردن (3 مراكز) إلى المركز الـ 77 ثم جيبوتي وقطر والجزائر (مركزين) ثم الكويت وسورية والسودان (مركزاً واحداً). في حين استقر ترتيب لبنان عند المركز الـ95 واليمن عند المركز الـ123 وموريتانيا عند المركز الـ163.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

12. عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير

- تونس والإمارات الأفضل بـ4 مستندات فقط (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع بتخفيض عدد المستندات في الجزائر وجيبوتي والكويت ولبنان والمغرب والسودان وسورية والإمارات (علامة ✓).

13. الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط.
- تحسن الوضع في كل الدول العربية عدا لبنان والجزائر مع استقرار في قطر.

14. تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)

- الإمارات الأفضل بـ 521 دولاراً للحاوية.
- تحسن الوضع في سورية وموريتانيا ومصر والجزائر واستقراره في المغرب وقطر واليمن وتراجعه في باقي الدول.

15. عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد

- الإمارات والسعودية وجيبوتي الأفضل بـ5 مستندات فقط
- تحسن المؤشر في جيبوتي ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب والسعودية والسودان وسورية والإمارات.

16. الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط
- تحسن الوضع في جيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت والمغرب وسلطنة عمان والسعودية والسودان وسورية وتونس والإمارات واليمن.

17. تكلفة الاستيراد (بالدولار لكل حاوية)

- الإمارات الأفضل بـ 542 دولاراً للحاوية.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وسورية.

مؤشر التجارة عبر الحدود

الدولة	الوثائق المطلوبة لتصدير (عدد)		الوقت المستغرق للتصدير (أيام)		تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)		الوثائق المطلوبة للاستيراد (عدد)		الوقت المستغرق للاستيراد (أيام)		تكلفة التوريد (دولار لكل شحنة)	
	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006	2011	2011 - 2006
الجزائر	8.0	✓ -1	17.0	✗ 2	1,248.0	✓ -358	9.0	! 0	23.0	✗ 1	1,428.0	✓ -458
البحرين	5.0	! 0	11.0	✓ -3	955.0	✗ 150	6.0	! 0	15.0	! 0	995.0	✗ 150
جيبوتي	5.0	✓ -9	19.0	✓ -6	836.0	✗ 80	5.0	✓ -8	18.0	✓ -8	911.0	✗ 80
مصر	6.0	! 0	12.0	✓ -15	613.0	✓ -401	6.0	✓ -1	12.0	✓ -17	698.0	✓ -351
العراق	10.0	! 0	80.0	✓ -22	3,550.0	✗ 150	10.0	! 0	83.0	✓ -18	3,650.0	✗ 250
الأردن	7.0	! 0	14.0	✓ -14	825.0	✗ 105	7.0	✓ -5	18.0	✓ -10	1,335.0	✗ 380
الكويت	8.0	✓ -2	17.0	✓ -3	1,060.0	✗ 125	10.0	✓ -1	19.0	✓ -1	1,217.0	✗ 282
لبنان	5.0	✓ -1	26.0	✗ 4	1,000.0	✗ 31	7.0	✓ -4	35.0	✗ 1	1,200.0	✗ 448
موريتانيا	11.0	✗ 2	39.0	✓ -3	1,520.0	✓ -2213	11.0	✗ 4	42.0	✗ 2	1,523.0	✓ -2210
المغرب	7.0	✓ -1	14.0	✓ -4	700.0	! 0	10.0	✓ -1	17.0	✓ -13	1,000.0	✓ -500
عمان	9.0	! 0	14.0	✓ -4	766.0	✗ 101	9.0	! 0	17.0	✓ -6	890.0	✗ 243
قطر	5.0	! 0	21.0	! 0	735.0	! 0	7.0	! 0	20.0	! 0	657.0	! 0
السعودية	5.0	! 0	13.0	✓ -4	580.0	✗ 75	5.0	✓ -1	17.0	✓ -17	686.0	✗ 82
السودان	6.0	✓ -5	32.0	✓ -24	2,050.0	✗ 180	6.0	✓ -6	46.0	✓ -37	2,900.0	✗ 930
سورية	8.0	✓ -4	15.0	✓ -34	1,190.0	✓ -110	9.0	✓ -9	21.0	✓ -42	1,625.0	✓ -197
تونس	4.0	! 0	13.0	✓ -3	773.0	✗ 13	7.0	! 0	17.0	✓ -12	858.0	✗ 258
الامارات	4.0	✓ -3	7.0	✓ -5	521.0	✗ 59	5.0	✓ -3	7.0	✓ -5	542.0	✗ 80
فلسطين	6.0	! 0	23.0	✓ -2	1,310.0	✗ 480	6.0	! 0	40.0	! 0	1,225.0	✗ 230
اليمن	6.0	! 0	27.0	✓ -6	1,129.0	! 0	9.0	! 0	25.0	✓ -3	1,475.0	! 0
المتوسط العربي	6.58		21.79		1,124.26		7.58		25.89		1,306.05	
منظمة (OECD)	4.40		10.90		1,058.70		4.90		11.40		1,106.30	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "التجارة عبر الحدود" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير
		2010	2011	
1	الامارات	6	3	3
2	السعودية	19	18	1
3	مصر	30	21	9
4	تونس	32	30	2
5	البحرين	35	33	2
6	جيبوتي	36	38	-2
7	قطر	44	46	-2
8	الأردن	74	77	-3
9	المغرب	75	80	-5
10	عمان	101	88	13
11	لبنان	95	95	0
12	فلسطين	94	111	-17
13	الكويت	112	113	-1
14	سورية	119	120	-1
15	اليمن	123	123	0
16	الجزائر	122	124	-2
17	السودان	142	143	-1
18	موريتانيا	163	163	0
19	العراق	180	179	1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مؤشر إنفاذ العقود

إن وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته. ففي ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر، فإن المصارف سوف تكون أكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الأخرى ممثلة في رؤوس أموال المستثمرين. ويقيس مؤشر «إنفاذ العقود التجارية» مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في 183 دولة حول العالم.

ويعتمد التقرير في قياس هذا المؤشر على المعلومات المتوافرة في التشريعات ذات الصلة. وتلك التي يتم تجميعها من مكاتب المحاماة المحلية ورجال القضاء والعاملون بالمكاتب والإدارات الحكومية للبت في القضايا التجارية في الدول التي يغطيها المؤشر. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

1. عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية: متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة.
2. الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرا عنها بعدد الأيام):
3. التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) (بدون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

وضع الدول العربية في المؤشر:

ان المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 مقارنة بنظيره لعام 2010 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها:

- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي اليمن التي حلت في المركز الـ34 عالميا والأول عربيا وبين سورية في المركز الـ 176 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت فلسطين وحدها في تحسين ترتيبها العالمي ضمن المؤشر، حيث قفزت 19 مركزا إلى الترتيب الـ93 عالميا.
- 9 دول عربية تراجع ترتيبها شملت: العراق (3 مراكز) إلى المركز الـ141 عالميا والجزائر (3 مراكز) إلى المركز الـ 127 ثم تونس (مركزان) إلى المركز الـ 78 ثم السودان والسعودية والإمارات والأردن والبحرين والكويت (مركز واحد) إلى المراكز 146 و140 و134و117و114 على التوالي.

مؤشر إنفاذ العقود

الدولة	عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية (عدد)		الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد (أيام)		التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)	
	2011	2011 - 2004	2011	2011 - 2004	2011	2011 - 2004
الجزائر	46.0	-1 ✓	630.0	0 !	21.9	0 !
البحرين	48.0	0 !	635.0	0 !	14.7	0 !
جيبوتي	40.0	0 !	1,225.0	0 !	34.0	0 !
مصر	41.0	-1 ✓	1,010.0	0 !	26.2	0 !
العراق	51.0	0 !	520.0	0 !	28.1	-4.4 ✓
الأردن	38.0	-1 ✓	689.0	0 !	31.2	0 !
الكويت	50.0	0 !	566.0	0 !	18.8	0 !
لبنان	37.0	0 !	721.0	0 !	30.8	0 !
موريتانيا	46.0	-1 ✓	370.0	-30 ✓	23.2	0 !
المغرب	40.0	0 !	615.0	0 !	25.2	0 !
عمان	51.0	0 !	598.0	0 !	13.5	0 !
قطر	43.0	0 !	570.0	0 !	21.6	0 !
السعودية	43.0	0 !	635.0	0 !	27.5	0 !
السودان	53.0	-1 ✓	810.0	0 !	19.8	0 !
سورية	55.0	0 !	872.0	0 !	29.3	0 !
تونس	39.0	0 !	565.0	0 !	21.8	0 !
الامارات	49.0	-1 ✓	537.0	0 !	26.2	0 !
فلسطين	44.0	0 !	540.0	-160 ✓	21.2	0 !
اليمن	36.0	0 !	520.0	0 !	16.5	0 !
المتوسط العربي	44.74		664.63		23.76	
منظمة (OECD)	31.20		517.50		19.20	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "إنفاذ العقود" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير
		2010	2011	
1	اليمن	34	34	0
2	تونس	76	78	-2
3	موريتانيا	83	83	0
4	فلسطين	112	93	19
5	قطر	95	95	0
6	عمان	104	104	0
7	المغرب	106	106	0
8	الكويت	113	114	-1
9	البحرين	116	117	-1
10	لبنان	122	122	0
11	الجزائر	124	127	-3
12	الأردن	128	129	-1
13	الامارات	133	134	-1
14	السعودية	139	140	-1
15	العراق	138	141	-3
16	مصر	143	143	0
17	السودان	145	146	-1
18	جيبوتي	160	160	0
19	سورية	176	176	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

18. عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية

- اليمن ثم لبنان ثم الأردن الأفضل بـ36 و37 و38 إجراء فقط (باللون الأخضر)
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات خلال الفترة في الجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والسودان والإمارات (علامة ✓).

18. الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد (أيام)

- موريتانيا الأفضل بـ370 يوماً فقط.
- تحسن الوضع في موريتانيا وفلسطين.

18. التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)

- سلطنة عمان الأفضل بـ 13.5%
- تراجعت التكلفة في العراق (علامة ✓) خلال الفترة.

مؤشر إغلاق المشروع

إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة. فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة يرفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. ويركز مؤشر "تصفية النشاط التجاري" على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

ويتكون هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال عن البنك الدولي من ثلاثة مكونات فرعية هي :

1. معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها (عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين).
2. الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال (عدد السنوات).
3. تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبراً عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة. وتتضمن هذه التكلفة – بطبيعة الحال - اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها.
4. وكلما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الأعمال، دلّ ذلك على عدم جودة التشريعات المعمول بها، ناهيك عن كثرة الإجراءات وتعقيداتها واستفحال الروتين والبيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالنظام القضائي.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بمعدل استرداد الديون المتأخر سدادها والقائمة على الشركة المتعثرة، فكلما ارتفعت نسبته دلّ ذلك على ارتفاع جودة بيئة الأعمال ومرونتها، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة استرداد الديون المتأخر سدادها ومن ثم قدرة الدائنين بمختلف أنواعهم على استرداد أكبر قدر من مستحقاتهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- ترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2011 على المستوى العالمي ليس جيدا حيث توجد 12 دولة عربية ترتيبها يتجاوز الـ71 عالميا ودولة واحدة هي البحرين في قائمة أفضل 30 دولة حيث حلت في المرتبة الـ26 عالميا والأولى عربيا .
- على صعيد التغيرات في الترتيب ما بين مؤشري عامي 2010 و2011 نجحت 3 دول فقط في تحسين ترتيبها العالمي هي: المغرب التي ارتفعت (9 مراكز) إلى الـ59 عالميا والكويت التي ارتفعت (9 مراكز) أيضا إلى الـ61 عالميا ثم موريتانيا (6 مراكز) إلى المرتبة الـ144 عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

1. معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار)

- البحرين الأفضل بنسبة استرداد مرتفعة تبلغ 64.2 سنت لكل دولار ثم قطر بـ 53 سنتاً لكل دولار ثم تونس بـ 51.7 سنت خلال العام 2011 (باللون الأخضر).

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "إغلاق المشروع" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2010	الترتيب عالمياً 2011	التغير
1	البحرين	26	26	0
2	قطر	33	36	-3
3	تونس	34	37	-3
4	الجزائر	51	51	0
5	المغرب	68	59	9
6	الكويت	70	61	9
7	السعودية	60	65	-5
8	عمان	67	72	-5
9	اليمن	90	90	0
10	سورية	88	95	-7
11	الأردن	97	98	-1
12	لبنان	122	122	0
13	مصر	131	131	0
14	جيبوتي	134	137	-3
15	الامارات	143	143	0
16	موريتانيا	150	144	6
17	العراق	183	183	0
18	السودان	183	183	0
19	فلسطين	183	183	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

- تحسن الوضع في البحرين ومصر ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان والسعودية (علامة ✓) أي زادت نسبة الاسترداد خلال الفترة.

2. الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات)

- تونس الأفضل بـ 1.3 عام فقط تليها السعودية بـعام ونصف العام ثم المغرب بـ 1.8 عام فالجزائر والبحرين بـ2.5 عام ثم قطر بـ 2.8 عام (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع وانخفضت الفترة اللازمة لتصفية النشاط في السعودية فقط في حين استقرت عند نفس معدلاتها في غالبية الدول العربية.

3. تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة)

- الكويت الأفضل بنسبة بلغت 1% من قيمة الشركة تليها سلطنة عمان بنسبة 4% ثم الجزائر وتونس بنسبة 7% ثم اليمن بنسبة 8% (باللون الأخضر).
- لم يتحسن الوضع ولم تتغير نسبة التكلفة في كل الدول العربية المتاح عنها بيانات خلال الفترة بين عامي 2004 - 2011.

مؤشر إغلاق المشروع

الدولة	معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار) 2011	معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار) 2011 - 2004	الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات) 2011	الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات) 2011 - 2004	تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة) 2011	تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة) 2011 - 2004
الجزائر	41.7	! 0	2.5	! 0	7.0	! 0
البحرين	64.2	✓ 1	2.5	! 0	10.0	! 0
جيبوتي	15.6	✗ -0.3	5.0	! 0	18.0	! 0
مصر	17.4	✓ 1.5	4.2	! 0	22.0	! 0
العراق	0	! 0	لا يوجد	..	لا يوجد	..
الأردن	26.9	! 0.3	4.3	! 0	9.0	! 0
الكويت	37.9	! 0.1	4.2	! 0	1.0	! 0
لبنان	19.8	✓ 4	4.0	! 0	22.0	! 0
موريتانيا	10.3	✓ 2.5	8.0	! 0	9.0	! 0
المغرب	38.4	✓ 4	1.8	! 0	18.0	! 0
عمان	34.9	✓ 2	4.0	! 0	4.0	! 0
قطر	53	! 0.3	2.8	! 0	22.0	! 0
السعودية	36.8	✓ 8.4	1.5	✓ -1.3	22.0	! 0
السودان	0	! 0	لا يوجد	..	لا يوجد	..
سورية	27.4	✗ -1	4.1	! 0	9.0	! 0
تونس	51.7	! 0.7	1.3	! 0	7.0	! 0
الامارات	11.2	✓ 1.1	5.1	! 0	30.0	! 0
فلسطين	0	! 0	لا يوجد	..	لا يوجد	..
اليمن	28.6	! 0	3.0	! 0	8.0	! 0
المتوسط العربي	27.15		3.64		13.63	
منظمة (OECD)	69.10		1.70		9.10	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

مؤشر توظيف العاملين

يقيس مؤشر "توظيف العاملين والاستغناء عنهم" مدى مرونة أو جمود التشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة لسوق العمل في 183 دولة حول العالم.

وفي عام 2007، جرى إدخال بعض التحسينات لتحقيق الاتساق بين المنهجية الخاصة بمؤشر توظيف العاملين واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. وفي تقرير عام 2011، جرى إدخال تغييرات إضافية على منهجية هذا المؤشر، من خلال منح نقاط إيجابية لسياسات حماية العاملين التي تلتزم باتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة نصاً وروحاً. وفي هذا السياق، تم تشكيل فريق عمل يضم ممثلين من منظمة العمل الدولية (كهيئة دولية لوضع المعايير) ليكون بمنزلة مصدر للمشورة بشأن مراجعة هذا المؤشر وإنشاء مؤشر جديد. ولذلك تم استبعاد هذا المؤشر في تقرير عام 2011 تمهيدا لصدوره بعد التعديلات المنتظرة. وبغرض اكتمال الصورة تم عرض المؤشر بمكوناته السابقة حتى عام 2010 لعلها تعطي صورة تقريبية عن الوضع في هذا القطاع المهم والحيوي لبيئة أداء الأعمال في المنطقة.

ويتكون مؤشر توظيف العاملين من 5 مؤشرات فرعية هي:

1. **صعوبة توظيف العمالة الجديدة**، ويقيس مدى تطبيق العقود الدائمة والمؤقتة والحد الأقصى لفترات سريانها علاوة على الحد الأدنى لأجر العامل الجديد خلال فترة التدريب أو فترة التوظيف الأولي.
2. **جمود ساعات العمل اليومية العادية** (الإجبارية) والإضافية المسموح بها.
3. **صعوبة الاستغناء عن العمالة**، ويرصد الفترات الزمنية اللازمة لإصدار إخطار الاستغناء عن عامل أو مجموعة عمال ومتطلبات الموافقة على قرار الاستغناء والالتزامات المفروضة على صاحب العمل من خلال القواعد القانونية المعمول بها بشأن إعادة التوظيف أو التدريب.
4. **جمود تشريعات العمل**، ويمثل متوسطاً بسيطاً للمؤشرات الثلاثة أعلاه.
5. **تكلفة الاستغناء عن العمالة** معبرا عنه بعدد أسابيع أجر العامل الذي يتحمله صاحب العمل لصالح العامل المستغنى عنه بما في ذلك متطلبات الموافقة على قرار الاستغناء عن العامل والتعويض المنصوص عليه في القانون.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- وضع الدول العربية في هذا المؤشر بالمقارنة بدول العالم أفضل حالا من وضعها بمؤشرات فرعية أخري خصوصا مع وجود 3 دول ضمن قائمة أفضل 30 دولة عالميا وهي البحرين الأولى عربيا والـ13 عالميا وسلطنة عمان الثانية عربيا والـ21 عالميا والكويت الثالثة عربيا والـ26 عالميا. إلا انه وفي المقابل توجد 8 دول عربية في مراكز متأخرة جدا تتجاوز الـ107 عالميا .
- نجحت 8 دول في تحسين ترتيبها العالمي في هذا المؤشر بفضل التغييرات التي طرأت على قوانين العمل في تلك الدول وهي: البحرين التي ارتفعت (13 مركزاً) إلى الـ13 عالميا وسلطنة عمان التي ارتفعت (3 مراكز) إلى الـ21عالميا والكويت التي ارتفعت (24 مركزاً) إلى الـ24عالميا والأردن التي ارتفعت (مركز واحد) إلى الـ51عالميا ثم العراق التي ارتفعت (8 مراكز) إلى الـ59عالميا فقطر التي قفزت 20 مركزا إلى الـ68 عالميا ثم سورية (31 مركزاً) فتونس (5 مراكز).

يتضح من متابعة قيم مكونات هذا المؤشر الفرعي في الدول العربية خلال العامين 2009 و2010 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

1. صعوبة توظيف العمالة الجديدة (0 - 100)

- دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر الأفضل بـ صفر درجة خلال العام 2010 (باللون الأخضر) بما يشير إلى سهولة توظيف العمالة الجديدة في تلك الدول، تليها الأردن وسورية بـ 11 درجة لكل منهما.
- تحسن الوضع في المغرب وسلطنة عمان (علامة ü) خلال الفترة فيما تراجع في دولة واحدة واستقر في بقية الدول.

2. جمود ساعات العمل اليومية العادية(0 - 100)

- البحرين والأردن والكويت ولبنان وسورية الأفضل عربيا بما يشير إلى مرونة كاملة لساعات العمل لدى هذه الدول ثم تونس بـ13 درجة خلال العام 2010.
- تحسن الوضع في الجزائر والبحرين والعراق والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر وسورية وتونس والإمارات واليمن خلال الفترة 2009 - 2010.

3. صعوبة الاستغناء عن العمالة(0 - 100)

- الكويت وسلطنة عمان والسعودية والإمارات الأفضل عربيا بـ صفر درجة (باللون الأخضر) ثم العراق وقطر وفلسطين بـ20 درجة خلال العام 2010.
- تحسن الوضع في البحرين واليمن خلال الفترة 2009 - 2010 (علامة ✓).

4. جمود تشريعات العمل(0 - 100)

- الكويت الأفضل والأكثر مرونة بدرجة صفر (باللون الأخضر) ثم الإمارات بـ 7 درجات ثم البحرين ثم سلطنة عمان وقطر والسعودية.
- تحسن الوضع في الجزائر والبحرين والعراق والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وقطر وسورية وتونس والإمارات واليمن خلال الفترة 2009 - 2010.

5. تكلفة الاستغناء عن العمالة (عدد أسابيع اجر العامل)

- العراق الأفضل بدرجة صفر (باللون الأخضر) حيث لا تتطلب التشريعات تعويض العامل المستغنى عنه، ثم البحرين والأردن بما يعادل أجر 4 أسابيع للعامل المستغنى عنه.
- لم يتغير الوضع في كافة الدول العربية خلال الفترة 2009 - 2010.

مؤشر توظيف العاملين

الدولة	مؤشر صعوبة توظيف العمالة الجديدة 0 - 100		مؤشر جمود ساعات العمل اليومية العادية 0 - 100		مؤشر صعوبة الاستغناء عن العمالة 0 - 100		مؤشر جمود تشريعات العمل 0 - 100		مؤشر تكلفة الاستغناء عن العمالة (عدد أسابيع أجر العامل)	
	2010	التغير مقارنة مع 2009	2010	التغير مقارنة مع 2009	2010	التغير مقارنة مع 2009	2010	التغير مقارنة مع 2009	2010	التغير مقارنة مع 2009
الجزائر	44.0	! 0	40.0	✓ -20	40.0	! 0	41.0	✓ -7	17.0	! 0
البحرين	0.0	! 0	0.0	✓ -20	30.0	✓ -20	10.0	✓ -13	4.0	! 0
جيبوتي	67.0	! 0	40.0	! 0	30.0	! 0	46.0	! 0	56.0	! 0
مصر	0.0	! 0	20.0	! 0	60.0	! 0	27.0	! 0	132.0	! 0
العراق	33.0	! 0	20.0	✓ -40	20.0	✓ -40	24.0	✓ -14	0.0	! 0
الأردن	11.0	! 0	0.0	✓ -20	60.0	! 0	24.0	✓ -6	4.0	! 0
الكويت	0.0	! 0	0.0	✓ -40	0.0	! 0	0.0	✓ -13	78.0	! 0
لبنان	44.0	! 0	0.0	! 0	30.0	! 0	25.0	! 0	17.0	! 0
موريتانيا	56.0	! 0	20.0	✓ -20	40.0	! 0	39.0	✓ -6	31.0	! 0
المغرب	89.0	✓ -11	40.0	! 0	50.0	! 0	60.0	✓ -3	85.0	! 0
عمان	0.0	✓ -33	40.0	! 0	0.0	! 0	13.0	✓ -11	4.0	! 0
قطر	0.0	! 0	20.0	✓ -40	20.0	! 0	13.0	✓ -14	69.0	! 0
السعودية	0.0	! 0	40.0	! 0	0.0	! 0	13.0	! 0	80.0	! 0
السودان	39.0	! 0	20.0	! 0	50.0	! 0	36.0	! 0	118.0	! 0
سورية	11.0	! 0	0.0	✓ -40	50.0	! 0	20.0	✓ -14	80.0	! 0
تونس	28.0	! 0	13.0	✓ -27	80.0	! 0	40.0	✓ -9	17.0	! 0
الامارات	0.0	! 0	20.0	✓ -20	0.0	! 0	7.0	✓ -6	84.0	! 0
فلسطين	33.0	! 0	40.0	! 0	20.0	! 0	31.0	! 0	91.0	! 0
اليمن	22.0	✗ 22	20.0	✓ -40	30.0	✓ -10	24.0	✓ -9	17.0	! 0
المتوسط العربي	25.11		20.68		32.11		25.95		51.79	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال 2011، الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وبحوث ضمان.

ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي "توظيف العاملين" 2011

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2009	الترتيب عالمياً 2010	التغير
2	البحرين	26	13	13
3	سلطنة عمان	24	21	3
4	الكويت	43	24	19
5	الامارات	47	50	-3
6	الأردن	52	51	1
7	العراق	67	59	8
8	لبنان	58	66	-8
9	قطر	88	68	20
10	السعودية	45	73	-28
11	اليمن	69	74	-5
12	سورية	122	91	31
13	تونس	113	108	5
14	مصر	107	120	-13
1	الجزائر	118	122	-4
15	موريتانيا	123	125	-2
16	فلسطين	109	135	-26
17	جيبوتي	137	151	-14
18	السودان	144	153	-9
19	المغرب	168	176	-8

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

Headquarters: Arab Organizations Building
P.O.Box 23568, Safat 13096 Kuwait City
State of Kuwait
Tel.: +965 2 495 9555 - Fax: +965 2 495 9596/7
Email: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

Regional Office
P.O.Box 56578, Riyadh 11564
Kingdom of Saudi Arabia
Tel.: +966 14789270 - 14789280
Fax: +966 14781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org